

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد

أثر تغيرات سعر الصرف على تكلفة الواردات في ليبيا خلال الفترة

1990م-2016م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الأجازة العالية

(الماجستير) في الاقتصاد

إعداد الطالبة:

زينب البشير علي الأسطى

إشراف الدكتور:

لطفى الهادي أبوزيد

خريف 2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

\* فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ

مِّن قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ

زِدْنِي عِلْمًا \*

صدق الله العظيم

الآية 114

سورة طه

## الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى روح أبي رحمه الله.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى أبنائي (ماريا , عبد الهادي و أمين).

إلى كل طالب علم.

إلى كل هولاء أهدى ثمرة هذا الجهد المتواضع

## شكر وتقدير

الحمد لله على سوابغ النعم، والشكر له على جلائل القسم، ربنا الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، فانطقه بالحروف التي هي صيغ الكلم، منثورة ومنظومة، وخصه بنطقها مسرودة مفهومة، واصلي واسلم على من جاء بجوامع الكلم، وخاطبه ربه بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ سورة فاطر ، آية 28.

يطيب لي المقام هنا أن أقدم شيئاً من العرفان بالجميل في صورة شكر جزيل لمن كان لهم الفضل عليّ:-

إلى السيد الفاضل معلمي وأستاذي : الدكتور لطفي الهادي ابوزيد، مشرف هذه الرسالة العلمية، والذي كان لي نعم المبصر والموجه إلي بواطن الأمور العلمية التي لم أكن اعرفها ، فكان لي المعلم، وخير دليل في هذا العمل ، فجزاه الله عني خير الجزاء.

إلى أساتذتي الفضلاء في جامعة الزاوية قسم الدراسات العليا ( كلية الاقتصاد)، الذين نهلت على أيديهم من معين العلم والمعرفة الإنسانية.

إلى أساتذتي الذين كان لهم الفضل الكبير علي في بسملة الطريق نحو الحياة العملية حتى ولجنتها بجدارة، مجيب حسن الراوي، عبد الكريم بشير ، عمر مولود دنس، حسين البوعيشي ، الذين لازلت استحضر بشيء من لذة العلم أيما اجلس فيها على مقاعد الدرس و أتلقى الدروس والعبر منهم، وإلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

إلى كل من شجعني وقال في حقي كلاما يطيب خاطر، أقدم شكري وتقديري، داعية الله أن يديم على الجميع الصحة والعافية.

## الباحثة

## ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة أثر سعر الصرف على الواردات في ليبيا خلال الفترة من 1990-2016م , اعتمدت الدراسة على منهجية قياسية بإتباع نموذج قياسي لقياس العلاقة بين سعر الصرف وحجم الواردات وكميتها, الواردات كمتغير تابع وسعر الصرف كمتغير مستقل (تفسيري) بالإضافة لبعض المتغيرات الأخرى وهي الناتج المحلي الإجمالي والقدرة التنافسية للدينار الليبي في السوق العالمية , بالإضافة إلى التضخم, تم استخدام عدة طرائق ونماذج واختبارات قياسية والمتمثلة في طريقة المربعات الصغرى ونموذج تصحيح الخطأ لجوهانسون, واختبار السببية لجرانجر , وذلك للحصول على أفضل النتائج التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير حجم الواردات وكميتها في الاقتصاد الليبي وعلاقتها بسعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى, توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة عكسية وقوية تربط بين الواردات وسعر الصرف وهذا توافق مع عدة دراسات سابقة, كذلك وجود علاقة طردية وقوية بين الواردات والناتج المحلي لأجمالي, ووجود علاقة طردية وقوية بين قيمة الدينار الليبي في السوق العالمية والطلب على الواردات , ووجود علاقة عكسية بين معامل التضخم والواردات من السلع والخدمات.

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	س.م
ب	الإهداء	.1
ج	شكر وتقدير	.2
د	ملخص الدراسة	.3
هـ	فهرس المحتويات	.4
ز	قائمة الجداول	.5
ط	قائمة الملاحق	.6
1	المقدمة العامة	.7
<b>الفصل الأول: سعر الصرف</b>		
8	المبحث الأول- سعر الصرف: مفهومه وظائفه وأنواعه	.8
20	المبحث الثاني- النظريات المفسرة لسعر الصرف	.9
26	المبحث الثالث- التغيرات في أسعار الصرف وأثرها في تكلفة الواردات والسلع المحلية	.10
<b>الفصل الثاني: سعر صرف الدينار الليبي</b>		
29	المبحث الأول- السياسة النقدية وسياسة سعر صرف الدينار الليبي	.11
44	المبحث الثاني- مراحل تطور سعر صرف الدينار الليبي وعرض النقود خلال فترة الدراسة (1990-2016م)	.12
48	المبحث الثالث- علاقة سعر الصرف بمتغيرات الدراسة ( التضخم، الناتج المحلي الاجمالي).	.13

## الفصل الثالث: الاقتصاد الليبي و التجارة الخارجية في ليبيا

55	المبحث الأول- نظرة عامة عن الاقتصاد الليبي ونشأة التجارة الخارجية في ليبيا ومراحل تطورها	.14
61	المبحث الثاني- تطور حجم الواردات في ليبيا خلال فترة الدراسة	.15
64	المبحث الثالث- التوزيع الجغرافي وهيكل الواردات في الاقتصاد الليبي	.16
الفصل الرابع: النموذج القياسي لقياس أثر سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي على كمية الواردات من السلع والخدمات في ليبيا		
71	المبحث الأول- الإطار النظري للربط بين سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي على كمية الواردات من السلع والخدمات	.17
73	المبحث الثاني- نتائج التقدير للنموذج المقترح للفترة (1990-2016)م	.18
82	المبحث الثالث- تحليل التكامل المشترك واتجاه السببية	.19
الخاتمة، النتائج، التوصيات، والملاحق		

## فهرس الجداول

رقم الصفحة	الجدول	س.ج
37	التغيرات في سعر اعادة الخصم	(1)
38	نسبة الإحتياطي القانوني والسيولة القانونية	(2)
40	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع	(3)
47	تطور سعر صرف الدينار الليبي وعرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2) خلال الفترة (1990-2017) م.	(4)
60	التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة ( 1990-2016)م	(5)
36	تطور حجم الواردات في ليبيا خلال الفترة (2000-2016)م	(6)
64	التوزيع الجغرافي وتطور حجم الواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-1997)م	(7)
65	التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال الفترة (1998-2003)م	(8)
66	التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال الفترة (2004-2006)م	(9)
69-68	التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال الفترة (2007-2017)م	(10)
75	نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في التقدير خلال الفترة (1990-2016)م	(11)
76	نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في التقدير خلال الفترة (1990-2016)م	(12)
77	نتائج تقدير النموذج القياسي للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والواردات كمتغير تابع, طريقة (OLS) خلال الفترة (1990-2016)م	(13)



80	نتائج تقدير النموذج القياسي للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والواردات كمتغير تابع, بعد صدور قرار تغيير سعر الصرف الرسمي خلال الفترة (1990-2016)م	(14)
83	نتائج اختبار جذر الوحدة (فيليبس بيرون) لمتغيرات النموذج المقترح خلال الفترة (1990 - 2016)م	(15)
84	نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر المعدل) لمتغيرات النموذج المقترح خلال الفترة (1990-2016)م	(16)
85	نتائج اختبار عدد فترات الإبطاء المتلي في نموذج VAR	(17)
86	نتائج اختبار النموذج الأمثل وعدد علاقات التكامل المشترك	(18)
87	نتائج اختبار معادلة الأجل الطويل (Cointegration Equation) المقدره باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM)	(19)
88	نتائج اختبار معادلة الأجل القصير (VAR model) المقدره باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM)	(20)
89	نتائج اختبار سببية قرانجر (Granger causality test) للعلاقة بين سعر الصرف والواردات	(21)

## فهرس الملاحق

رقم الصفحة	الملاحق	ر.م
100	تعريف المتغيرات ومصادر البيانات	الملحق رقم 1
101	النتائج بعد إضافة المتغير الوهمي (DV) الذي يعكس تغير سعر الصرف الرسمي في سنة 2002م	الملحق رقم 2
102	اختبار جذر الوحدة لكل المتغيرات بالإضافة للرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)	الملحق رقم 3
103	اختبار القيم المتطرفة للمتغيرات المستخدمة باستخدام Box -Plots	الملحق رقم 4

## المقدمة:

في ظل المعطيات التي يشهدها العالم وليبيا بصفة خاصة والمتمثلة في التغيرات في سعر صرف العملة المحلية مقومة بالعملة الأجنبية والذي يعد من الموضوعات ذات الأهمية البالغة بوصفه حلقة وصل بين اقتصاديات الدول، ومقياسا لحجم معاملاتها، بالإضافة إلى ما تحدثه أسعار الصرف من تأثير مباشر في التوازن الكلي للاقتصاد من خلال علاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى تأثيره في التجارة الخارجية لاسيما الميزان التجاري للدولة، حيث تعد سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفاعلة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها .

يعد الميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، وهو أحد مكونات ميزان المدفوعات، حيث تؤثر أسعار الصرف في الميزان التجاري من خلال العلاقة الطردية بين سعر الصرف من ناحية، وسعر وكمية الواردات من السلع والخدمات من ناحية أخرى، أي أنه كلما ارتفع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية للدولة أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأجنبية مقابل انخفاض أسعار الصادرات من السلع المحلية.

## مشكلة الدراسة:

إن موضوع التغيرات في أسعار الصرف في ليبيا من الموضوعات ذات الأهمية في الوقت الراهن، فهو محور عناية الاقتصاديين وراسمي السياسة النقدية في ليبيا، والمتمثلة في مصرف ليبيا المركزي، والمراكز البحثية التي سوف يكون لها أثر مباشر على سعر وكمية الواردات في ليبيا، حيث إن أسعار الصرف لها دور مباشر في تحديد سعر وكمية الواردات وبالتالي في تحديد أسعارها محليا.

و مما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

**1- ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على تكلفة الواردات؟**

## فرضية الدراسة:

لغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة عن أسئلة الدراسة سوف نقوم بالاستعانة **بالفرضية التالية:**

توجد علاقة سببية بين تغيرات سعر الصرف وتكلفة الواردات من السلع والخدمات.

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- دراسة الآثار المترتبة نتيجة تغير سعر الصرف وما يتبعه من تأثير في أسعار السلع المنتجة محليا وكذلك المستوردة .

2- اختبار الفروض المتعلقة بالدراسة من خلال تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الليبي وتكلفة الواردات.

3- تحاول الدراسة تقديم المقترحات والآليات والوسائل للحد من الآثار السلبية للتغيرات الحاصلة في أسعار الصرف الرسمي الحقيقي، وسعر صرف السوق الحقيقي.

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1- معرفة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وتكلفة الواردات.

2- مدى انعكاس تغير سعر الصرف على الواردات، والتي تنعكس على أسعار السلع المحلية.

3- تحديد أهم وأبرز تأثيرات التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على أسعار وقيم الواردات.

## منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق هدف الدراسة وفرضياتها، سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام المراجع العلمية المختلفة التي تناولت الإطار النظري للدراسة، وسيتم اتباع المنهج الكمي باستخدام العلاقات والمعايير القياسية والإحصائية، وذلك من خلال تحليل البيانات المتوفرة، كما أنه يمكن الاستعانة بإجراء المقابلات الشخصية مع مسؤولين بالمصرف المركزي ووزارة الاقتصاد التي ستدعم الدراسة.

## حدود الدراسة:

### - الحدود الموضوعية:

دراسة أثر سعر الصرف في أسعار وقيم الواردات من السلع والخدمات.

### - حدود مكانية:

تتمثل في دراسة الاقتصاد الليبي.

### - حدود زمنية:

تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة من (1990م) الى (2016م).

## مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى الآتي:

1. إثراء الأدبيات الاقتصادية، في هذا الموضوع وخاصة المكتبة الليبية.
2. معرفة الأسباب التي أدت إلى تغير سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

## الدراسات السابقة:

1- دراسة: الطيب أحمد شمو، رشا محمد صديق، بعنوان: أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان، سنة 2013، تناولت هذه الدراسة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة من (1970-2010)، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تغير سعر الصرف على معالجة العجز في الميزان التجاري، وكذلك معرفة أثر تخفيض سعر الصرف في الطلب على الصادرات والواردات للوصول إلى السياسات الأكثر ملاءمة في معالجة العجز في الميزان التجاري، وتوصلت الدراسة إلى

نتائج مفادها أنه لعلاج العجز في ميزان المدفوعات لابد من إصلاح هيكل التجارة الخارجية بتشجيع الصادرات والحد من استيراد السلع الكمالية والتركيز على السلع الضرورية، وكذلك المحافظة على استقرار سعر الصرف، وكذلك وجود علاقة بين تخفيض سعر الصرف وكلّ من الصادرات والواردات، أي أن العلاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات والصادرات.

2- دراسة: إسماعيل بن قانة وعيسى مهدي، بعنوان: قياس أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكل للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2012، مجلة الباحث، العدد 14، سنة 2014، هدفت الدراسة إلى متابعة تطور سلوك سعر الصرف منذ 1970 إلى غاية 2012، وذلك من خلال دراسة أثر ذلك في متغيرات كلية لنموذج هيكل للاقتصاد الجزائري، والتنبؤ بسلوكها من خلال إجراء المحاكاة على المتغير لمعرفة تأثير انحرافه في باقي متغيرات النموذج، توصلت الدراسة الى نتائج مفادها وجود علاقة قوية بين سعر الصرف و التضخم، وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي .

3- دراسة: جار النبي بابو جار النبي(1978م-2012م): تهدف هذه الدراسة إلى تقدير محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج المعادلات الآتية- السودان، وقد تم تحديد المحددات الرئيسية للواردات في هذه الدراسة، وهي الناتج المحلي الإجمالي، الدخل، سعر الصرف، الاحتياطيات الأجنبية المتاحة، معدل التضخم، وذلك باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة(1980-2010).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

إن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، الا انه لا يؤدي إلى تصحيح العجز في الميزان التجاري

4- دراسة: شيماء أمين الحديدي وآخرين، بعنوان: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الفترة من (1985-2015) دراسة حالة مصر، من أهم أهداف هذه الدراسة التوصل إلى حلول جذرية لمعالجة التدني في سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأخرى، وكذلك توضيح أثر كل من سعر الصرف والميزان التجاري على الآخر، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات التحليلية للإجابة عن تساؤل البحث وإثبات صحة الفرضيات وكذلك الأسلوب الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الجنيه المصري والصادرات, بمعنى أنه إذا زاد سعر صرف الجنيه المصري تقل الصادرات, وهذا يؤثر بالسلب على الميزان التجاري أي يحدث عجز, وإذا حدث العكس فإنه يحدث فائض في الميزان التجاري.

ب- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات, وهذا عكس العلاقة الطبيعية بين الواردات وسعر الصرف, ووجود علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف في حالة السلع الكمالية, وهذا يخالف القاعدة العامة التي تنص على أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات, وهذا ما يحدث في السلع الضرورية مثل القمح.

ج- إن سعر الصرف يؤثر في الميزان التجاري.

5- دراسة: (Hor , et al. ، 2018) تقوم هذه الدراسة على دراسة محددات الطلب على الواردات في كمبوديا, وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة (1993-2015). وذلك باستخدام نموذج (ARDL)، وذلك لدراسة تأثير كل من الأسعار النسبية والاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الاستهلاكي النهائي وحجم الصادرات وسعر الصرف واحتياطي النقد الأجنبي في الطلب على الواردات في كمبوديا على المدى الطويل والمدى القصير.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- إن الأسعار النسبية وسعر الصرف لهما تأثير سلبي على الطلب على الواردات في كمبوديا في المدى الطويل والمدى القصير.

ب- إن حجم الصادرات له تأثير إيجابي في الطلب على الواردات على المدى الطويل والمدى القصير.

ج- إن الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الاستهلاكي النهائي واحتياطي النقد الأجنبي لهم تأثير ضئيل في الطلب على الواردات في كمبوديا.

6- دراسة: زاهر عبد الحليم (2012)، بعنوان: تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني من 1994-2010 غزة. هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من 1994-2010، وتحديد اتجاه تلك الآثار, وطبيعة تأثيرها في الاقتصاد الفلسطيني من خلال نماذج قياسية عدة, وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج وهي: وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكلّ

من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والنفقات العامة والتضخم، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات والواردات.

7- دراسة: سمية زرار وآخرين، بعنوان: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 36، العدد 2، سنة 2009، هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات، حيث توصلت إلى نتائج مفادها أن الدخل المحلي والعالمي لم يكن لهما تأثير في الحساب الجاري، كما توصلت إلى أن تخفيض قيمة الدينار قد يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.

8- دراسة: ماهر حسن محمد حمد (2018)، بعنوان: تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تغير سعر الصرف في حجم الصادرات والواردات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أنه توجد علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار الأمريكي لكل جنيه مصري والصادرات، ووجود علاقة طردية بين كل من (عدد السكان، إجمالي التكوين الرأسمالي، التضخم) مع الصادرات، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر صرف الدولار الأمريكي مع الواردات.

### تقسيمات الدراسة:

تتكون الدراسة من أربع فصول وخاتمة، المقدمة وتشمل تمهيد ومشكلة الدراسة وأهداف وفرضية الدراسة ومنهجية الدراسة ومصادر المعلومات، تضمن الفصل الأول سعر الصرف من حيث مفهومه ووظائفه وأنواعه، والفصل الثاني تضمن سعر صرف الدينار الليبي ومراحل تطوره خلال فترة الدراسة (1990-2016م)، أما الفصل الثالث يشمل التجارة الخارجية في ليبيا وتطور حجم الواردات في ليبيا خلال فترة الدراسة (1990\_2016م)، والفصل الرابع النموذج القياسي لقياس أثر سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي على كمية الواردات من السلع والخدمات حيث تم استخدام الواردات كمتغير تابع وسعر الصرف كمتغير مستقل بالإضافة لمتغيرات أخرى وهي التضخم والناتج المحلي الإجمالي والقدرة التنافسية للدينار الليبي في السوق العالمية، ولخصت الخاتمة أهم النتائج والتوصيات.



## الفصل الأول: سعر الصرف

المبحث الأول - سعر الصرف: مفهومه، وظائفه، وأنواعه.

المبحث الثاني - النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الثالث - التغيرات في أسعار الصرف وأثرها على تكلفة الواردات والسلع المحلية.

## المبحث الأول سعر الصرف: - مفهومه وظائفه وأنواعه

### تمهيد:

تعد النقود أداة للتداول، وتحضى بالقبول العام داخل البلد الواحد، وفي ظل تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول والتطور الكبير الذي شهده العالم وضخامة المبادلات التجارية الدولية فإن تسويتها تستلزم إجراء مدفوعات دولية، هذه التسوية في المدفوعات الدولية تختلف تماما عن تسوية المدفوعات الداخلية، بحكم أن التبادل التجاري الدولي يتطلب نوعاً من المقارنة بين عمليتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل، وتتم هذه المقارنة على أساس يسمى بسعر الصرف.

وبحكم أنه على أساس سعر الصرف يتم تسوية كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة الواحدة، فإن جميع الدول تولي أهمية كبيرة لهذا الأخير (سعر الصرف) ومنحه العناية الفائقة بوصفه المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية للبلد وهو مؤشر من المؤشرات الاقتصادية الكلية ولكونه يشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فاعلة لحماية الاقتصاد لاسيما في ظل التطورات التي حدثت للنظام النقدي منذ السبعينيات من القرن الماضي، حيث تحول النظام النقدي العالمي من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم، فزادت سرعة حركة رؤوس الأموال بسبب العولمة المالية وما نتج عنها من أزمات نقدية ومالية، وحرب العملات القائمة بين الاقتصاديات الكبرى، وما نتج عنها من تقلبات في أسعار صرف العملات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إمكانية تحقق ما يمكن أن نسميه بمخاطر الصرف الذي ينتج عن عملية تجارية أو صفقة تستخدم فيها عملة أخرى غير العملة الوطنية، وبهذا فإن هذه المخاطر من الممكن أن تؤثر في الإيرادات والعديد من العمليات الاقتصادية والمالية التي يتم فيها التعامل بالعملات الأجنبية، وهذا ما سيؤثر سلباً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

إن سعر الصرف يحتل مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي، وتأتي هذه الأهمية من خلال الآثار التي يتركها تغير سعر الصرف (ارتفاعاً وانخفاضاً) على ميزان المدفوعات بصفة عامة، والميزان التجاري بصفة خاصة، فنظرياً من المفترض أن يؤدي تخفيض سعر صرف العملة المحلية إلى زيادة الصادرات من السلع المحلية، ما يولد زيادة في الطلب الخارجي عليها، وبهذا تنشأ زيادة في قيمة وحجم الصادرات، وبالمقابل يؤدي تخفيض سعر صرف العملة المحلية إلى ارتفاع نسبي في أسعار السلع

والمنتجات المستوردة مقومة بالعملة المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي عليها، الأمر الذي ينعكس على شكل فائض في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

لقد دفعت الاضطرابات الهيكلية التي عانت منها موازين المدفوعات بصفة عامة والموازين التجارية بصفة خاصة للدول المتقدمة والدول النامية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي على تجديد البحث والتقصي في جدوى استخدام سعر الصرف كأداة لإصلاح الخلل وإعادة التوازن في ميزان المدفوعات، الذي كان يعالج في السابق بفرض قيود كمية مباشرة للحد من الواردات ومراقبة صارمة على الصرف الأجنبي. (عبد العزيز برنه، 2014، ص 3، 4)

إن لتقلبات سعر الصرف انعكاسات على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنه يؤثر بشكل مباشر في قطاع التجارة الخارجية الذي من أبرز سماته في ليبيا الأحادية في التصدير كون ما يفوق 97% من صادراتها محروقات، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي، في حين تتميز الواردات الليبية بتنوع هيكلها وضرورتها للحياة البشرية وللآلية الإنتاجية، ما زاد من الإنفاق على الواردات. (عبد المحيد قدي، 2005، ص 106)

## أولاً- مفهوم سعر الصرف:

قبل أن نعرض إلى تعريف سعر الصرف سنحاول التطرق لمفهوم سعر الصرف.

**سعر الصرف** هو: (عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة التي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية)، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية (عملات الدول الأخرى) عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، حيث تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، فتضطر بذلك للذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة بلد المصدر كي تتم هذه العملية. (الطاهر الأطرش، 2007، ص 69). وذلك لعدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتخذها المتعاملون أساساً للحساب، وعدم وجود عملة مشتركة تتمتع بقوة إبرام قانونية في الوفاء بالالتزامات.

وبهذا فإن الصرف الأجنبي هو مجموعة من الوسائل التي يتم الحصول عليها أو حيازتها في دولة ما ليتم استخدامها في تسوية التزامات ومدفوعات لدولة أخرى، وهذه الحيازة لا تنحصر في المفهوم الضيق

للفنود الأجنبيّة وإنّما تشمل الأوراق الماليّة التي تمثّل التزاما اتجاه دول الخارج مثل الحوالات المصرفيّة، الكمبيالات المسحوبة على الخارج... الخ. (السعيد عناني، 2006، ص3).

إنّ سعر الصرف يعدّ أحد المقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجيّة لتسوية المدفوعات الدوليّة، حيث تظهر هنا ضرورة استعمال العملات الأجنبيّة عند قيام علاقات تجاريّة أو ماليّة بين شركات تعمل داخل الدول، مع شركات تعمل خارجها، إذ تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ الأفراد الذين يتنقلون من بلد إلى آخر بحاجة إلى النقد الأجنبي ويجدون أنفسهم أمام عملية الصرف.

وتتطلب عملية تبادل العملات معرفة الوسائل والأساليب، وكذلك مختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسبة المبادلة أي معرفة قيمة العملة الوطنيّة وما تساويه من وحدات من العملة الأجنبيّة.

### تعريف سعر الصرف:

يمكن تعريف سعر الصرف على أنّه: (عدد الوحدات من عملة أجنبيّة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنيّة). (بودري شريف، 2009، ص3) حيث يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقديّة التي تبدل به وحدة من العملة المحليّة إلى أخرى أجنبيّة (بين عملتين مختلفتين)، وبهذا يعدّ أداة للربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالميّة، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف. (سامي عقيقي حاتم، 1987، ص149)

كما يعرف سعر الصرف وبصفة موجزة على أنّه: (سعر تبادل العملات بعضها ببعض). (فارس هباش، 2002-2011)، ص213) وأيّا كانت المفاهيم المستخدمة في تعريف سعر الصرف فإنّها تشترك في توضيح الآتي :-

- إنّ لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى.
  - يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائيّة.
  - تتعدّد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدّد العملات المستخدمة في مقارنتها.
- إنّ سعر صرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات تحديده مع وجود عوامل

أخر إضافية تؤثر في هذا السعر، وتتغير أسعار الصرف يوميا استجابة للتغيرات في ظروف العرض والطلب في الأسواق، وما يمكن استنباطه من مفهوم سعر الصرف أنه يشمل أربعة عناصر مهمة هي:

1- **العملية:** وهي تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى.

2- **المكان:** يقصد به سوق الصرف.

3- **الهدف:** وهو تسوية المدفوعات الدولية.

4- **السعر:** وهو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

نلاحظ أن سعر الصرف يتحدد شأنه شأن أي سعر آخر في الاقتصاد بتفاعل قوى العرض والطلب، إلا أنه ينفرد بأهمية خاصة تميزه عن سائر الأسعار في الاقتصاد المحلي، إذ يترتب على تغير هذا السعر تغير كل الأسعار والأجور، وكل المتغيرات الأخر الجزئية منها والكلية إزاء العالم الخارجي، أي تغيير الأسعار للبلد المعني على المستوى الدولي.

### **ثانيا- وظائف سعر الصرف:**

إنّ أبرز هذه الوظائف التي يقوم بها سعر الصرف في التعاملات الاقتصادية هي: (سامي عقيقي حاتم، 1987، ص149).

1- **وظيفة قياسية:** سعر الصرف من أكثر الوسائل ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف ما ينتجونه مع أسعارها في السوق الدولية وبهذا يعد سعر الصرف الرابط بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2- **وظيفة تطويرية:** يؤثر سعر الصرف في الجانب السلعي للتجارة الخارجية للدول حيث يؤدي دورا مهما في تطوير صادرات لدولة ما بالنسبة للدول الأخرى، وكذلك قد يتسبب في الاستغناء عن قطاعات صناعية كبيرة بسبب الاستيراد الأقل سعراً من الأسعار المحلية، فمثلا ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار يحفز الأوروبيين على شراء السلع الأمريكية الأقل سعرا مقارنة بأوروبا، ما يزيد الصادرات الأمريكية.

3- **وظيفة توزيعية:** تتمثل في توزيع الدخل القومي العالمي بين مختلف بلدان العالم، ولأن سعر الصرف مقيد بالتجارة الخارجية فله وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، فكل ما يصاحب عملية تغيير

القيمة الخارجية لعملة ما سواء بالزيادة أو النقصان ستؤثر في حجم احتياطات البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

**مثال:** زيادة اليورو مقابل الدولار سيحمل أمريكا على أن تدفع دولارات زائدة على كل ما تستورده من أوروبا، ويقابل نسبة هذا الارتفاع في اليورو مقابل الدولار، ما يؤثر على احتياطات أمريكا من اليورو مقابل رفع احتياطات أوروبا من الدولار.

### ثالثاً- محددات سعر الصرف:

دائماً ما تتعرض العملة إلى تغيرات متواصلة تتسبب في تغير المعاملات الاقتصادية للدولة بسبب عوامل معينة نذكر منها:

**1- التغيرات في قيمة الصادرات والواردات:** إن قيمة العملة سترتفع نتيجة لتزايد الطلب الأجنبي عليها ما يحفز على الاستيراد، وهذا ما يعيد التوازن لسعر الصرف.

**2- تغير معدلات التضخم:** يتسبب التضخم الداخلي بتراجع قيمة العملة في سوق الصرف، وفي حالة الركود ترتفع قيمة العملة، فلو افترضنا ارتفاع قيمة عملة بلد ما بنسبة 15% مع استقرار المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى، فالتضخم الداخلي في هذا البلد سيجعل طلب المستهلكين على السلع الخارجية يزداد أيضاً على العملات الأجنبية كنتيجة للأسعار المرتفعة من سلع هذا البلد وبهذا يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف نتيجة تزايد الطلب الأجنبي على هذه العملة وهذا يدل على أن للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة.

**3- التغير في معدلات الفائدة:** إن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب رأس المال الأجنبي وبهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، أما في حالة العكس فارتفاع معدلات الفائدة لدى البلدان الأجنبية سيجعل المستثمرين المحليين يرغبون في استبدال عملتهم بعملات تلك الدول، لتحصيل أرباح في السوق الخارجية، أي أن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيؤدي إلى زيادة في طلب العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف.

**4- التدخلات الحكومية:** يحدث هذا عندما يريد البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة بما يتلاءم مع سياسته المالية والاقتصادية.

5-العوامل السياسية والعسكرية: تكون في أحيان كثيرة متعلقة بالأخبار والنشرات المالية، أو التصريح لمسؤول معين، فتؤثر في المتعاملين في أسواق العملات الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأخبار. (سمية موري، 2009-2010، ص49).

رابعاً- أنواع سعر الصرف:

- سعر الصرف الرسمي:

(هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر)، فيتم تبادل العملات أو عمليات الشراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها بعضاً، ويتم تحديد سعر الصرف لعملة ما تبعاً للعرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير العرض والطلب وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، وسعر الصرف الرسمي هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.

1-سعر الصرف الموازي:

وهو (السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف في الوقت نفسه للعملة نفسها للبلد نفسه).

2-سعر الصرف الحقيقي:

وهو (يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية).

3-سعر الصرف الفعلي:

ويعرف على أنه: (عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء عملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، من رسوم وإعانات مالية...الخ)، ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه: (عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية)، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبهذا فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.

إن حدوث أي تغير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية، فقد يرتفع الدولار مقارنة بالمارك الألماني وتنخفض قيمته بدلالة اليورو، ويبقى ثابتاً بالنسبة إلى الين الياباني، فيأتي سعر الصرف الفعلي ليقبس متوسط التغيرات التي حدثت في قيمة الدولار، ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:

- عدد العملات الأجنبية التي تدخل في سلة العملات.
- الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة ويمكن قياسه باستخدام مؤشر "laspeyes" للأرقام القياسية.

#### 4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي

إن سعر الصرف الفعلي -حقيقة- هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. (عبد المجيد قدي، 2003، ص104).

#### خامساً- أنظمة سعر الصرف:

بعد انهيار نظام بريتونوودز لنظام استقرار أسعار الصرف في بداية السبعينيات والانتقال إلى مرحلة السماح بتعويم العملات الرسمية في أسواق الصرف، اتبعت بلدان العالم عدداً متنوعاً من نظم أسعار الصرف، نوجزها فيما يلي:

#### 1- نظام أسعار الصرف الثابتة:

يندرج في هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسة لنظم الصرف الثابتة، هي:

(أ) سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة: في ظل هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة أساسية دولية كالدولار والفرنك الفرنسي والمارك الألماني... الخ، ونجد حوالي 36 دولة تتبع هذا النظام، كما أن حوالي نصف دول البلدان النامية تتبع هذا النظام أيضاً.

(ب) سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات، في هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بسلة من العملات أو سلة من حقوق السحب الخاصة، وقد تبين أن هذا الترتيب أكثر استقراراً بالنسبة إلى سعر الصرف، ونجد أن حوالي ربع الدول النامية تتبع هذا النظام.

(ج) سعر الصرف الثابت المرن: أما في هذا النظام فيتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.

في كثير من الأحيان يصعب معرفة ما إذا كانت العملة معومة أو مربوطة، فبعض البلدان تقوم بربط عملتها بعملة أخرى مع السماح لنفسها بهوامش تقلب عريضة نسبياً، حيث تصبح بذلك شبيهة بالبلدان



التي تعوم عملتها، ونظرا لأهمية سعر الصرف وأثره في الاقتصاد يجب دراسة طبيعة مختلف الأنظمة التي تسيّر هذا السوق على مبادئها.

## 2- نظام أسعار الصرف العائمة:

تعرف سياسة التعويم في عدم السماح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية، وهو ما يعرف بالتعويم الحر، ويأخذ هذا النظام ثلاثة أشكال لنظم أسعار الصرف العائمة وهي:

(أ) نظام سعر الصرف المخطط: يجمع هذا النظام بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم، ويطبق في النظام النقدي الأوروبي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها بعضاً، وعائمة أمام العملات الأخرى.

(ب) التعويم المدار: في ظل هذا النظام يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الصرف مع وجود مرونة بتغييره حسب المؤشرات التالية:

1- التغيير في حجم الاحتياطيات الدولية.

2- التغيير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

3- التطورات في أسواق النقد الموازية.

(ج) التعويم الغير نظيف: ويقصد به تدخل البنك المركزي أو السلطة النقدية، متعمدة الحفاظ على سعر صرف العملة غير الواقعي ما يؤدي إلى إضرار بالنظام النقدي الدولي أو بعملات أخرى.

(د) التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام طبقاً لشروط الطلب والعرض في السوق، ويتبع هذا النظام أغلب البلدان المتقدمة، كما أن هناك بعض الدول النامية تقوم بتطبيقه، وهي في تزايد ويكون التعويم الحر إذا لم تتدخل السلطات النقدية في السوق لتدعيم عملتها الوطنية، ويتأثر سعر الصرف الحر بالتقلبات حسب الحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق.

ويعد التعويم ظاهرة دولية، لأن الدول الصناعية التي تنتهج هذه السياسة تشكل معاملاتها ثلاثة أرباع (4/3) حجم التجارة الدولية. (عبد الجليل هجيرة، 2011، 2012، ص18-23).

## سادساً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:-

يتأثر سعر الصرف بعوامل اقتصادية عدة، إذ إن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة أقل من غيرها، وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.

أ-العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:هناك عوامل اقتصادية عدة تؤثر في تحديد سعر الصرف، يذكر منها ما يلي:

### 1-التغير في قيمة الصادرات والواردات:

حين ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات، تنتج قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيحمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج، ما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف. (علي محمد سعد داود، 2011، ص 263).

### 2-ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات:

ويقصد بها (مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج، فانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال). (لحلو موسى بو خاري، 2010، ص 126).

### 3 -كمية النقود:

إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وبهذا جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، ما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية، ما ينتج عنه ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا قد يكون مفيداً للاقتصاد المحلي، حيث سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يشجع الصادرات وبهذا يتحسن رصيد الميزان التجاري.

### 4-أسعار الفائدة:

يمكن التمييز هنا بين أسعار الفائدة المحلية والتغيير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث إن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق

الصرف الأجنبي، أما ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج ستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية، ويحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة. (علي محمد سعد داود، 2011، ص 264)

#### 5- سعر الخصم:

يؤثر سعر الخصم في سعر الصرف عن طريق تأثيره في سعر الفائدة، إذ إن زيادة أسعار الخصم تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة، ويؤدي ذلك إلى زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة، ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم، حيث ينتهي الأمر إلى انخفاض سعر الصرف، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الخصم وسعر الصرف على عكس سعر الفائدة المدين الذي تحصل عليه مقابل الإقراض، وهو ما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج وبهذا ينخفض الطلب عليها، ومن ثم ينخفض طلب الأجانب على العملة المحلية، أي انخفاض سعر الصرف. (حمدي عبد العظيم، 1998، ص 52).

#### 6- التضخم:

يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فمثلاً حينما ترتفع قيمة عملة دولة ما بنسبة 10% في وقت يكون فيه المستوى العام للأسعار لدى الدول الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في الدولة سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبهذا سينعكس ذلك على العملات الأجنبية، وأيضاً ستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل الاستيراد من سلع تلك الدولة، وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية. (علي محمد سعد داود، نفس المرجع السابق، ص 263).

#### 7- الدخل:

يمكن التمييز بين مستويات الدخل المحلية والأجنبية كما يلي:

\*- التغيرات في مستويات الدخل المحلية: لو تغيرت مستويات الدخل المحلية ولفترض أنها ارتفعت، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات بشكل عام، ومن هذه السلع والخدمات ما هو مستورد من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات، ما يزيد الطلب على العملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية (انخفاض سعر صرف العملة المحلية) وهذا بافتراض أن عرض العملة الأجنبية لم يتغير.

**\*\* -** التغيرات في مستويات الدخل الأجنبية: إن ارتفاع الدخل في الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل عام، ومن بينها الطلب على السلع المحلية أي زيادة الصادرات إلى الخارج، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبهذا يرتفع سعر صرف العملة المحلية. (السيد متولي عبد القادر، 2011، ص 117-118)

## **8- نشاط البنوك المركزية:**

وذلك عندما تتدخل في السوق بيعا أو شراء لدعم قيمة العملة أو تخفيضها. (لحو موسى بوخاري، 2010، ص 126)

## **ب- العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:**

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية يمكن أن تؤثر في سعر الصرف، يمكن إجمالها فيما يلي:

### **1- الاضطرابات والحروب:**

إن من العوامل المؤثرة في سعر الصرف لاسيما في المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية والحروب الداخلية والخارجية التي تؤثر في أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال، التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي، وهو ما تشهده ليبيا خصوصا في الآونة الأخيرة من 2011م، وبهذا تغير سعر الصرف، حيث ازداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية، وانخفضت كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات، وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة عادة على موارد الصرف الأجنبي وتقيد استعماله لخدمة الحرب.

### **2- الشائعات والأخبار:**

تعد الشائعات والأخبار من المؤثرات السريعة في سعر الصرف الأجنبي، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، وبسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول سعر الفائدة وعرض النقود والإصدارات الجديدة للعملة من طرف السلطة النقدية وكذلك أخبار الأحداث السياسية والحروب وغيرها من المتغيرات ذات التأثير في توجهات ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف، فإن المتعاملين يتأثرون بكل هذه الأخبار وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة

تجاوب السوق معها, فقد يكون في بعض الأحيان قويا وفي بعضها العكس لاختلاف استجابات المتعاملين.

### 3- خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها, وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاؤها على ما هي عليه, وبناء عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم, فضلاً عن أن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين, والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة, كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب إقناعهم بالتزامات إضافية تغير جذريا في السعر, ليغريهم بزيادة حجمها ويحدث العكس إذا كانت قليلة. (عبد الحسين الغالبي، 2011، ص22.)

## المبحث الثاني

### النظريات المفسرة لسعر الصرف

لقد حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم هذه النظريات.

**أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP).** Theory of purchasing power parity ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف.

حيث حاول الاقتصادي السويدي البروفسور جوستاف كاسل (Gustav Cassel) أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الأخرى بخلاف أساس الذهب، وقد خرج بنظريته (تعادل القوة الشرائية) التي تقوم على مبدأ أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى. (مدحت صادق، 1997، ص129)

أي يجب أن نكون قادرين على شراء السلة نفسها من السلع في أي دولة مقابل المقدار نفسه من العملة (أي تقدير العملة بمقدار ما نستطيع الشراء بها). (سي بول هال وود، رونالد ماكدونال، ص214)

وللنظرية صورتان: الصورة النسبية والصورة المطلقة.

#### 1- الصورة المطلقة للنظرية:

تقوم هذه النظرية على أنه في ظل نظام سعر الصرف الحر فإن سعر الصرف التعادلي بين عملتي بلدين يساوي النسبة بين مستوى الأسعار للدولتين.

$$E_0 = PH/PF$$

حيث:

$E_0$  تمثل سعر صرف العملة الأجنبية (الدولة الأولى) مقابل سعر صرف العملة المحلية (الدولة الثانية).

PH: الرقم القياسي للأسعار في البلد المحلي.

PF: الرقم القياسي للأسعار في البلد الأجنبي.

وهذا يعني أن الوحدة الواحدة من العملة المحلية يجب أن يكون لها القوة الشرائية نفسها في كل دول العالم، وهذا النموذج يعتمد على ما يسمى بقانون السعر الواحد (The law of one price)، بمعنى آخر أن انسياب التجارة الدولية الحرة سيؤدي إلى تساوي أسعار السلع في أماكن العالم المختلفة. (موسى سعيد مطر شقيري، وآخرين، 2008، ص99).، فإذا افترضنا أن وحدة من سلعة ما تباع في بريطانيا ب 10 جنيه إسترليني وتباع ( السلعة نفسها) في أمريكا ب 17 دولار فإن سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه الإسترليني يساوي 1.7 دولار لكل جنيه (10/17=1.7 دولار).

## 2- الصورة النسبية للنظرية:

يستخدم النموذج النسبي مفهوم التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) وليس مستويات الأسعار نفسها، وهذا يعني أن سعر الصرف بين عمليتي البلدين يجب أن يتعدل ليعكس التغير في مستويات الأسعار، وبهذا تظهر الحاجة إلى تحديد سنة معينة كسنة مرجعية (سنة الأساس)، وإن اتخاذ فترتين زمنيتين مختلفتين يستلزم وجود معدلات مختلفة من التضخم، والتي سوف تؤثر أيضا في تحديد سعر الصرف.

وتأسيسا على هذا فإن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية، ومستوى الأسعار العالمية مقورا بالعملة الأجنبية خلال فترتين زمنيتين مختلفتين، مع الأخذ في الحسبان تغيرات معدلات التضخم في كلا البلدين. (سعود جايد مشكور العامري، 2010، ص151).

وبهذا يمكن الحصول على المعادلة التالية التي تعبر عن نظرية تعادل القوة الشرائية:

$$CC_1/CC_0 = ID/IF \dots \dots \dots (1)$$

$CC_0$  هو سعر الصرف الآني في الزمن (0)،  $CC_1$  هو سعر الصرف المتوقع في الزمن (1) و  $IF$  مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي،  $ID$  مؤشر الأسعار الداخلي.

ويمكن أن نعبر عن نظرية تعادل القوة الشرائية باستعمال معدلات التضخم كما يلي :

$$1 \pm C = \frac{1 - DF}{1 - De}$$

حيث C: يمثل ارتفاع أو انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية.

De معدل التضخم المحلي، Df معدل التضخم الخارجي. (حراد مريم، 2012، ص33).

وقد تم اختيار هذه النظرية ذات الدلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصي، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية.

وقد وجهت لهذه النظرية انتقادات عدة أهمها: -

أ- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل، وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.

ب- تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف، مثل الدخل وسعر الفائدة وأثر المضاربة، إذ إن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة في الواردات، ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد.

ج- النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية، ومن ثم تأثيرها في حساب السعر. (سمير فخري نعمة، 2011، ص22).

بالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فإنها لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف، ومازالت محل اهتمام الباحثين.

ثانيا- نظرية تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية (أرباح) مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في الدول أو بعض الدول حيث معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد السوق المحلي، لان الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني، وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على  $M(1+ID)$ ، ويجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة IE، وإعادة بيعها آجلا يمكن من الحصول مجددا على المبلغ بالعملية المحلية ويمكن أن نعبر عن ذلك بالصورة الرياضية التالية:

$$M(1 + ID) = \frac{M}{CC}(1 + IE) \times CT \dots \dots \dots (1)$$



حيث إن:

CC سعر الصرف الآني (نقدا)

CT سعر الصرف الآجل

IE معدل الفائدة

ID معدل الفائدة الداخلي

المعادلة (1) تؤدي إلى إن:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+I_D}{1+I_E} \dots \dots \dots (2)$$

ويطرح الواحد الصحيح من طرف المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT-CC}{CC} = (I_D - I_E) / (1+I_E) \dots \dots \dots (3)$$

وإذا كانت E أصغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة الثالثة كما يلي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = I_D - I_E$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف العالمية.

### ثالثا- نظرية كفاءة السوق:

يقصد بكفاءة السوق توفر المعلومات الكاملة حول التقدير المستقبلي للأسعار، فكل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، معدل التضخم... الخ، ليتم تحديد سعر الصرف المتوقع بتوافر مبدأ عقلانية المتعاملين في السوق، وكل المعلومات الجديدة المؤثرة في أسعار الصرف الآنية والآجلة، من تكاليف المعاملات الضعيفة وتغير أسعار الصرف العشوائية. (عبد المجيد قدي، 2005، ص121) ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذا كفاءة لسعر الصرف الآجل لفترة الاستحقاق نفسها كما يلي:

$$\frac{E^*_{(t+1)} - E_t}{E_1} = (E_a - E_t) = i - i^*$$

وفي ظل كفاءة السوق يصبح:

$$E_a = E^*_{(t+1)}$$

حيث:  $Ea$  هو سعر الصرف الآجل،  $E^*(t+1)$  هو سعر الصرف المتوقع،  $i$  سعر الفائدة المحلي، و  $i^*$  سعر الفائدة الأجنبي.

ومن الانتقادات التي تواجه هذه النظرية أن هناك جدلاً حول ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية تتمتع بالكفاءة. (بن حمودة فاطمة الزهراء، 2010، ص100).

#### رابعاً- نظريات أخرى:

بالإضافة إلى النظريات السابقة المفسرة لسعر الصرف، هناك نظريات عدة، نذكرها باختصار فيما يلي:

#### 1- نظرية الأرصد:

إن هذه النظرية تقوم على أساس أن سعر الصرف لعملة دولة ما، لاسيما التي تتبع نظام صرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات، فإذا حدد ميزان مدفوعاتها عجزاً، أي كان رصيدها سالباً، فهذا يدل زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية، ما ينتج عنه انخفاض في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً، ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، فبرغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية انخفاضاً، والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات. (بريري محمد أمين، 2004، ص48).

#### 2- نظرية فيشر الدولية:

ومبدأ هذه النظرية هو أن الفرق في مستوى الفائدة بين البلد المحلي والبلد الأجنبي تؤدي إلى تغير سعر الصرف لهذين البلدين بالمقدار نفسه، والتغير المتوقع في أسعار الفوائد بين البلدين يجب أن ينعكس في سعر الصرف بين عمليتي هذين البلدين. (موسى سعيد مطر وآخرين، مرجع سبق ذكره، ص101).

#### 3- النظرية الكمية:

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبهذا نتج عنه نقص الصادرات وزيادة الواردات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بالسلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيمة الواردات، وانخفاض

الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.

#### 4- النظرية الإنتاجية:

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية جهازها الإنتاجي وزيادة الإنتاجية، بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشته، بما يتضمن هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية، وانخفاض سعر صرفها، ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل، والمتمثلة في انخفاض الإنتاجية. (فليح حسن خلف، 2004، ص 87-89).

#### نظرية توازن حقيبة الأوراق المالية:

يعتمد الطلب على المال على طلب الأصول المالية وليس على العملة نفسها، لذلك فإذا ازداد الطلب على نوع معين من الأصول في إحدى الدول أدى إلى زيادة الطلب على عملة تلك الدولة، وكثيراً ما يحصل ذلك عندما يصبح نوع معين من الأصول جاذباً للمستثمرين، ونظراً لتقلبات أسعار الصرف فإنه من الصعب تحديد كل العوامل المؤثرة على أسعار الفائدة أو التنبؤ بها، ولأن أسواق السلع تتأقلم بشكل أبطأ من أسواق رأس المال فيمكن الافتراض بأن العملات تتأثر بأسواق رأس المال على المدى القصير، بينما تتأثر بأسواق السلع على المدى الطويل. (بن حمودة فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 104).

## المبحث الثالث

### التغيرات في أسعار الصرف وأثرها في تكلفة الواردات والسلع المحلية

سوف نتناول في هذا المبحث التغيرات التي تحصل في أسعار الصرف على الواردات والسلع المنتجة محلياً كما يلي:

#### أولاً- أثر تخفيض سعر الصرف على الواردات:

مفهوم تخفيض سعر الصرف: يستخدم تعبير تخفيض سعر الصرف للدلالة على ما يحدث من نقص في سعر صرف العملة الوطنية مقوماً بالعملات الأجنبية، وذلك في ظل حرية سعر الصرف الذي لا تتدخل فيه الدولة في سوق الصرف الأجنبي، حيث يسمح لسعر الصرف بالتقلب وفقاً لحركة العرض والطلب على النقد الأجنبي، وهكذا فإن انخفاض سعر الصرف إنما يفترض عدم قيام السلطات العامة بأي إجراء من جانبها بهدف تحديد سعر الصرف عند مستوى جديد معين، ومن الواضح أن انخفاض سعر الصرف لعملة معينة إنما يعني بذاته ارتفاع أسعار صرف كافة العملات الأخرى بالنسبة إلى هذه العملة.

وظهرت مفاهيم عدة لتخفيض سعر الصرف بعد منتصف القرن العشرين، وفي كثير من الكتابات حول العلاقات النقدية الدولية، ومن هذه المفاهيم للتخفيض هي: -

التخفيض هو: (تقليص المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدته النقد). (سمير فخري نعمة، 1998، ص 241)

التخفيض هو: (كمية أقل من العملة الأجنبية أصبحت لازمة لشراء نفس الكمية من العملة الوطنية، أو أنه: كمية أعلى من العملة الوطنية أصبحت لازمة لشراء نفس الكمية من العملة الأجنبية). (B,Kettell, 1985, P24).

إن تخفيض قيمة العملة المحلية سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للبلد المخفض لقيمة عملته، ويلاحظ أن هذا الارتفاع في أسعار الواردات سيكون بالعملة المحلية فقط دون العملة الأجنبية، حيث إن تخفيض قيمة العملة لن يؤثر على أسعار العرض مقومة بالعملة الأجنبية.

إن مدى الانخفاض في حجم الواردات والتوفير المقابل لها في الصرف الأجنبي يعتمد على المرونة السعرية للطلب على الواردات وتوجد حالتان للمرونة السعرية هما:

## الحالة الأولى: المرونة السعرية للواردات تساوي صفراً

في هذه الحالة يفشل تخفيض قيمة العملة في تحقيق أي انخفاض في حجم الواردات، وعلى هذا فإن قيمة الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة المحلية) للبلد لن تتأثر بتخفيض قيمة العملة.

## الحالة الثانية: المرونة السعرية للواردات أقل من الواحد

في هذه الحالة بالرغم من أن أسعار عرض الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية لم تتغير نتيجة للتخفيض فإنه يلاحظ أن انخفاض الأسعار المحلية المترتبة عن عملية التخفيض أدى إلى هبوط حجم الواردات، كما أن الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) سوف تنخفض كنتيجة للانخفاض في حجم الواردات.

ويمكن القول إن للتخفيض تأثيراً على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص، والحد من الاستيراد بعد ارتفاع أسعارها وبهذا تتم معالجة العجز في الميزان التجاري. (سلامة نجاح، شاوش إخوان سهام، 1990-2012، ص64-65).

## ثانياً: أثر تخفيض قيمة العملة في الأسعار المنتجة محلياً.

إن سياسة تخفيض قيمة العملة تعد مصدراً لارتفاع الأسعار المحلية من خلال ما يلي: (أوبابة صالح، 2010-2011، ص66،67).

إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستورداً من الخارج، وإذا ما كانت عملية إحلال مستلزمات الإنتاج المحلية محل الأجنبية ستستغرق وقتاً طويلاً وفي غير صالح العملية الإنتاجية، فإن الأسعار سترتفع.

بما أن التخفيض في قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الواردات أعلى من السابق، أما إذا كانت هذه السلع المستوردة تمثل سلعا ضرورية للمواطن المحلي (مثلا: مواد غذائية، أدوية، وقود... الخ).

ويصعب الاستغناء عنها، فإنه يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار، ويترتب عليه أعباء جديدة على المواطن .

إن ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات المحلية، وهذا الارتفاع في الطلب على المنتجات المحلية سيكون على جانبين، هما: إما إن الطلب المحلي سيجاول البحث عن موارد محلية بديلة عن الواردات التي ارتفعت أسعارها، أو إن الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد أن أصبحت أرخص من السابق.

## الفصل الثاني: السياسة النقدية وسياسة سعر صرف الدينار الليبي

المبحث الأول - السياسة النقدية ومراحل تطورها في ليبيا.

المبحث الثاني - مراحل تطور سعر صرف الدينار الليبي وعرض النقود خلال الفترة من 1990-2016م.

المبحث الثالث - علاقة سعر الصرف بمتغيرات الدراسة ( التضخم, الناتج المحلي الإجمالي).

## المبحث الأول-السياسة النقدية ومراحل تطورها في ليبيا

### تمهيد:

يتطلب التقييم السليم لدور وفاعلية السياسة النقدية والمصرفية وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي معرفة البيئة الاقتصادية التي ترسم وتنفذ فيها هذه السياسة، فهذه البيئة هي التي تحدد أهداف السياسة النقدية والمصرفية من حيث نوع الأدوات التي تستخدمها وآلية عملها، وأنسب السبل لتحقيق تلك الأهداف.

وفي إطار هذه القاعدة العامة، نجد أن السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا ظلت تعمل استجابة لهذه العلاقة التفاعلية مع البيئة، وقد مرت بعدد من المراحل التي استوجبته التحولات الاقتصادية المحلية والخارجية.

### أولاً: السياسة النقدية والمصرفية :

\* - **السياسة النقدية:** هناك تعريفات متعددة للسياسة النقدية نذكر منها:

- مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو بكمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة (عبد الله عقيل جاسم، 1994، ص 207).
- الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة، وذلك بهدف تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم والمحافظة عليه. (خليل سامي، 1982، ص 655)
- مجموعة الإجراءات التي تقوم السلطات النقدية بها للتأثير في حجم الكتلة النقدية وعلاقات الائتمان بهدف التأثير في معدلات النمو الاقتصادي، والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار. (كنعان علي، 1997، ص 247)
- كما عرّف الدكتور الياس نجمة السياسة النقدية بأنها: "عبارة عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، الإنتاج-الاستهلاك-الاستثمار-الادخار- الأسعار والعمالة..." (الياس نجمة، العدد 4، ص 19)

ويمكن القول إن التعاريف السابقة للسياسة النقدية توضح أهمية السياسة النقدية وتضعها في مكانها الصحيح كجزء ومكون أساسي من مكونات السياسة الاقتصادية العامة، فهو يبين دورها النقدي المباشر في التأثير في عرض النقود الذي يسهم في تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، مثل الإنتاج والاستثمار والعمالة والادخار وغيرها.

ويمكن القول من خلال الدراسات التاريخية لتطور الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي:

إن الاهتمام بهذه السياسة قد ظهر جليا خلال القرن التاسع عشر، ثم أخذ هذا الاهتمام يتزايد لاسيما في أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي التي شهدها القرن الماضي، لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا رئيسا ومهما من أجزاء السياسة الاقتصادية العامة للدولة ومكوناتها، ولقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات عبر المراحل الزمنية المتعاقبة. (المهر خضير عباس، 1981، ص17).

**أهم أهداف السياسة النقدية:**

**تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق ما يلي:**

1. التأثير في عرض النقود ومعدلات نموه، وذلك بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي، فزيادة معدل نمو العرض النقدي يؤدي إلى زيادة حجم النقود المتداولة لدى الجمهور وهذا يخلق فائضا في الطلب على السلع والخدمات بالنسبة إلى العرض المتاح منها، وتكون النتيجة زيادة الضغوط التضخمية، أما إذا كان معدل نمو العرض النقدي بطيئا، فيؤدي ذلك إلى هبوط في الدخل النقدي، وبالتالي تقليل الإنفاق على السلع والخدمات، أي انخفاض في مستوى الطلب الكلي وبهذا تتراجع مستويات التنمية والتشغيل. (عبد الله عقيل جاسم، مرجع سبق ذكره، ص212، 211).

وهنا يأتي دور السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود لمعالجة الفجوة التضخمية والانكماشية.

2. تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك من خلال تجنب العوامل المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا، التي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار، والإسهام في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يحقق زيادة في حجم الدخل القومي ونمو الإنتاج المحلي.

3. تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، والأسواق التي تتعامل معها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.



4. تسهم في تسريع التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير المناخ المناسب لتوفير مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.
5. الإسهام في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.
6. إصدار النقود.
7. مراقبة توزيع الائتمان.
8. الرقابة المصرفية لدعم مسيرة التنمية.

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية، وذلك عن طريق الإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي، اللازمة أكبر قدر من التشغيل وبأقل ارتفاع ممكن في الأسعار، وذلك من خلال التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في حجم الائتمان وكلفته بحسب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد (تضخم أو ركود). (جمعة محمد صالح، 2005، ص 17-18).

### مراحل تطور السياسة النقدية في ليبيا:-

يمكن تمييز أربع مراحل مفصلية في تاريخ السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا وفقا للتطورات التشريعية المنظمة للسلطة النقدية، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراءها، وهذه المراحل الأربع هي:

- 1- المرحلة من 1955 - 1963
- 2- المرحلة من 1963-1993
- 3- المرحلة من 1993-2004
- 4- المرحلة ما بعد 2004

#### 1 -تطور السياسة النقدية في الفترة من 1955-1963:

يعود رسم وتنفيذ السياسة النقدية في ليبيا إلى إنشاء البنك الوطني الليبي عام 1955، حيث باشر عمله في الأول من شهر (ابريل) 1956م، خلفا للجنة النقد الليبية التي تأسست عام 1951م، وقد واجه المصرف خلال السنوات الأولى من نشاطه صعوبات جمة حالت دون تحقيق أهدافه كمصرف مركزي، ومن أبرز تلك الصعوبات ما يلي:

- أ- افتقاره إلى صلاحيات قانونية كافية.
- ب- افتقار البلاد إلى التنسيق بين أعمال الجهات الحكومية الاتحادية آنذاك.

ج- جميع المصارف التجارية العاملة في البلاد هي فروع لمصارف أجنبية تخضع لأوامر وإشراف مراكزها الرئيسية في الخارج.

د- عدم وجود سوق مالي يستطيع المصرف التأثير فيه.

لقد كان من بين أدوات السياسة النقدية القليلة المتاحة للبنك الوطني الليبي خلال تلك الفترة سياسة إعادة الخصم وبعض السلطات المحدودة المتعلقة بالرقابة على السيولة، كما نص عليها قانون المصارف لعام 1958 م، وبطبيعة الحال كان المصرف يتمتع بمجال أوسع في استعمال سياسة الإقناع الأدبي. ومع مرور الوقت اتضح فشل سياسة إعادة الخصم التي كان ينتهجها المصرف آنذاك، ولم يكن بإمكانه تطبيق سياسة السوق المفتوحة في غياب سوق الأوراق المالية وسوق الخصم، كما أن القانون لم يخوله تطبيق سياسة الاحتياطي الإلزامي.

## 2- تطور السياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 1963-1993.

لقد استدعت الظروف المشار إليها في المرحلة السابقة إصدار قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 لمنح المصرف صلاحيات أوسع ومدة , بالوسائل التي تمكنه من تنفيذ سياسته النقدية، وقد ترتب على ذلك ما يلي:

أ- إدخال نظام الاحتياطي الإلزامي على عمليات المصارف التجارية، وقد حدد القانون معدلاً يتراوح من 10% إلى 40% على الودائع تحت الطلب، ومن 5% إلى 20% على الودائع الزمنية والادخارية، وقد أخذ المصرف بالحد الأدنى لكليهما.

ب- السماح للمصرف المركزي بتتويج الغطاء النقدي في شكل سبائك ذهبية وعمليات قابلة للتحويل وسندات وأذونات خزانة تصدرها الحكومة الليبية.

ت- إعطاء البنك المركزي صلاحية البنود المكونة للأصول السائلة.

ث- منح المصرف المركزي تحديد الحد الأدنى لأسعار الفائدة المدينة والدائنة، حيث يقوم المصرف المركزي بإدارة ومراقبة النقد وتقييم تحركات رأس المال بين الداخل والخارج.

ج- الإشراف والمراقبة على المصارف التجارية وعملياتها.

وفي عام 1966م وضمن الإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي لمكافحة التضخم قام برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع تحت الطلب من 10% إلى 15% وعلى الودائع الزمنية وودائع الادخار

من 5% إلى 7.5%، كما رفع نسبة السيولة العامة من 20% إلى 25%، وألزم المصارف التجارية بان تفرض بما لا يتجاوز نسبة 50% عما كانت تفرضه بضمانات عقارية.

وفي شهر سبتمبر عام 1969م تم تنظيم القطاع المصرفي، وذلك بموجب القرار الصادر 1969/11/13م، ثم بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 بشأن تأمين الحصص الأجنبية في المصارف التجارية وإعادة تنظيمها، والقانون رقم (63) لسنة 1971 بتعديل أحكام قانون المصارف، وقد نجم عن صدور هذه القوانين والقرارات ظهور نظام مصرفي وطني بالكامل، يتكون من خمسة مصارف تجارية، ثلاثة منها مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي الذي يمتلك أيضا النسبة الكبرى للمصرفين الباقين، كما تخضع هذه المصارف جميعا لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي الذي أصبح مصرفا مركزيا يملك أدوات السياسة النقدية وينفذ منها ما يراه مناسبا لخدمة أهدافه.

تأسيسا على ما تقدم قام مصرف ليبيا المركزي في الأول من شهر (نوفمبر) 1970م، بتخفيض نسبة السيولة العامة من 25% التي حددت في عام 1966م إلى 15% لتمكين المصارف التجارية من زيادة سيولتها وقدرتها على التوسع في منح الائتمان.

ولم يدخل مصرف ليبيا المركزي أي تغيير على سعر إعادة الخصم، حيث بقي عند النسبة نفسها التي حددت في شهر (فبراير) 1961م وهي 5%، غير أنه أعاد النظر في الحد الأعلى لأسعار الفائدة على الودائع لتصبح نافذة اعتبارا من أول شهر (أبريل) 1980م، وذلك على النحو التالي:

أولا: الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)..... لا تدفع عنها فائدة.

ثانيا: الودائع الزمنية:

النسبة المئوية %	مدة الإشعار
4.5% سنويا	بإشعار حتى 10 أيام
4.75% سنويا	بإشعار أكثر من 10 أيام ودون 30 يوما
5% سنويا	بإشعار من شهر إلى أقل من 3 أشهر
5.25% سنويا	بإشعار من ثلاثة أشهر إلى أقل من 6 أشهر
5.50% سنويا	بإشعار من 6 أشهر إلى أقل من سنة

لمدة سنة واحدة	6%	سنويا
لمدة سنتين	7%	سنويا
لمدة 3 سنوات	8%	سنويا
لمدة 4 سنوات فما فوق	9%	سنويا

وقد برز من خلال التطبيق العملي لأسعار الفائدة على الودائع، أن المصارف التجارية تتكبد تكاليف باهظة، لأن بعض هذه الأسعار تفوق أسعار الفائدة على الإقراض، وعليه قام مصرف ليبيا المركزي بتعديل قراره بشأن أسعار الفائدة على الودائع متوسطة الأجل (التي تزيد على سنة) الممنوحة على ودائع الشركات لدى المصارف التجارية ليكون الحد الأقصى لها 5.5% مع الإبقاء على سلم أسعار الفائدة كما هو بالنسبة إلى ودائع الأفراد، وذلك تشجيعاً لهم على إيداع أموالهم بالمصارف من جهة، وتعويضهم عن محدودية فرص الاستثمار من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بأسعار الفائدة على الإقراض، فإنه بالرغم من الإبقاء على الحدود العامة لنسب الفائدة على القروض المضمونة عند 7% والقروض الغير مضمونة عند 7.5% فإنه حرصاً ومراعاة لتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية عامة، فقد خفضت نسبة الفائدة المدينة لبعض الأغراض على النحو التالي:

أ- خفضت نسبة الفائدة على القروض الإسكانية إلى 4% سنويا ثم صدر قرار بإعفاء رصيد القروض العقارية الممنوحة للمواطنين لغرض إقامة أو تملك المساكن الخاصة من جميع الفوائد، وذلك بموجب قرار وزير الخزانة رقم (57) لسنة 1976 بتاريخ 1976/4/21م، على أن يسري هذا الإعفاء اعتباراً من 1976/10/1 م.

ب- حددت نسبة الفائدة على القروض العقارية الممنوحة في إطار ما عرف ببرنامج التطوير العمراني لتكون بواقع 5.5% سنويا اعتباراً من عام 1973، وذلك إلى أن يتوقف العمل بهذا البرنامج في أواخر عام 1975 م.

وقد استحدث مصرف ليبيا المركزي ما عرف بسياسة إعادة التمويل، التي تهدف إلى زيادة إسهام المصارف التجارية في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستعداد المصرف لتقديم تمويل مقابل الأرصدة المستعملة من القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف التجارية للمقاولين

المحليين الذين يقومون بتنفيذ مشاريع لحساب المجتمع بسعر إعادة خصم 4%، أي أقل من سعر إعادة الخصم المعتاد.

وقد شملت هذه الإجراءات أيضا الشركات غير المقيمة التي تم إعفاؤها من شرط تقديم التأمين النقدي على خطابات الضمان الممنوحة لها، كما سمح للمصارف التجارية أن تقدم لهذه الشركات تسهيلات ائتمانية مقابل تنازلها عن الدفعات المستحقة لها طرف الخزانة العامة والمؤسسات العامة وقبول خطابات ضمان من مصارف خارجية موثوق بها.

### 3 - تطور السياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 1993-2004 م

اتسم المناخ الاقتصادي في ليبيا في الفترة بمجموعة من الخصائص، أهمها استمرار اعتماد الاقتصاد على مورد وحيد وهو النفط، وارتفاع معدل الواردات إلى الصادرات، وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وضعف دور القطاع الخاص، وتعدد أسعار الصرف، وغياب سوق الأوراق المالية، وضعف الكفاءة النقدية المستخدمة، وقصور إدارة الموارد البشرية، وقصور النظام الإداري، وعدم شمولية الأطراف الرقابية والقانونية وضعفها، واستمرار ازدواجية دور مصرف ليبيا المركزي كمراقب للمصارف التجارية ومالك لها، وغياب سوق بين المصارف، ووجود قيود صارمة على عمليات الحساب الجاري.

وقد شهدت هذه الفترة اتخاذ إجراءات تستهدف معالجة نواحي الاختلال السابقة، وكان من بين الإجراءات المتخذة حيال القطاع النقدي والمصرفي في صدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لعام 1993م، ومن أبرز التغييرات التي تضمنها هذا القانون هي السماح بفتح مصارف محلية خاصة جديدة، والسماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها في ليبيا.

### 4- تطور السياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة ما بعد عام 2004 م

رغم أن الملامح العامة للاقتصاد لم تتغير كثيرا في هذه الفترة، فإنه كانت هناك منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي تحولات كثيرة على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع المصرفي وذلك بفعل السياسات الاقتصادية والنقدية التي انتهجت أساليب جديدة في معالجة العديد من المعوقات و الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني،الناجمة عن الظروف غير المواتية على الصعيدين المحلي والدولي، وقد استهدفت هذه السياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وعلى رأسها القطاع المصرفي من خلال قوانين وتشريعات تناولت العديد من القوانين والأحكام الرامية إلى توسيع

قاعدة الملكية وتنويع النشاط الاقتصادي وتفعيل الحركة به، إضافة إلى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

وقد شهدت هذه الفترة تغيرات ملحوظة، وهي المتمثلة في سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، والتوجه نحو تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي، حيث صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين تسمح للأفراد والتشركات والشركات المساهمة الخاصة بالعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، مثل التجارة وقطاع الأعمال والإنشاءات والخدمات وغيرها، وقد توجت هذه المرحلة بصدور القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، وقد جاء هذا القانون ليكرس الاستقلالية المؤسسية والوظيفية لمصرف ليبيا المركزي، ويعزز دوره في تنفيذ السياسة النقدية ورسمها، وأعطى لمجلس إدارة المصرف صلاحيات واسعة في القيام بذلك، لاسيما فيما يتعلق بإصدار النقد، وتنظيم عمليات النقد الأجنبي، وفي مجال الرقابة على المصارف وفي إدارة السياسة النقدية والائتمانية، كما خول القانون لمصرف ليبيا المركزي بتوقيع عقوبات إدارية على المصارف التي تخالف أحكام القانون.

لقد قام مصرف ليبيا المركزي خلال هذه الفترة باتخاذ العديد من الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والمحافظة على سلامة النظام المصرفي، بما ينسجم مع أغراض المصرف ووسائل تحقيق هذه الأغراض وفقا لأحكام القانون. (مصرف ليبيا المركزي 1956-2016، ص 17-21، السياسة النقدية والمصرفية، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية).

### أدوات السياسة النقدية في ليبيا وأهم الأدوات المستخدمة من قبل مصرف ليبيا المركزي:

لم تتغير حزمة الأدوات المستخدمة من قبل مصرف ليبيا المركزي خلال فترة الدراسة حيث ظلت تشكل مزيجا من الأدوات المباشرة والغير مباشرة ، ومن الممكن تتبع أهم التطورات التي طرأت على بعض أدوات السياسة النقدية من خلال الأتي:-

1- أدوات السياسة النقدية الكمية(الغير مباشرة).

1- اعادة سعر الخصم:

كان سعر الخصم السائد في عام 1956 عند مستوى 4%، ونظرا لارتفاع التضخم بشكل كبير في تلك الفترة قام المصرف الوطني الليبي عام 1957 برفع مستوى اعادة سعر الخصم إلى 5%، بهدف الحد من التوسع النقدي ، إلا أن توفر السيولة المالية في الاقتصاد الناتجة عن تزايد النفقات التي

صاحبت عمليات التنقيب عن النفط , وكذلك المعونات الخارجية التي كانت تتحصل عليها ليبيا في ذلك الوقت, بالإضافة إلى عدم حاجة المصارف التجارية الأجنبية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى المصرف الوطني الليبي وذلك لامتلاكها قدر عالٍ من السيولة وسهولة حصولها على الأموال من مراكزها الرئيسية في الخارج , كل ذلك جعل المصرف الوطني يقوم برفع سعر الخصم إلى 6% عام 1960, وهذا أعطى فرصة للمصارف التجارية لرفع سعر الفائدة التي تتقاضاها حتى وصلت في بعض الأحيان إلى 11%, وفي ظل الانتقادات الموجهة من الأوساط التجارية قام المصرف الوطني عام 1961 بتخفيض سعر الخصم إلى 5%, ولم يخل مصرف ليبيا المركزي أي تعديل حتى عام 2004.(مصرف ليبيا المركزي1956-2016,ص17-21, السياسة النقدية والمصرفية, ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية).

وفي نفس العام صدر قرار رقم(8) من مجلس إدارة مصرف ليبيا المصرفي يقضي بإعادة تخفيض سعر إعادة الخصم إلى 4%, ومنذ ذلك التاريخ لجأت لجنة السياسات النقدية في أكثر من مرة لتعديل سعر إعادة الخصم للتأثير على الائتمان المحلي والسيولة المحلية إلى أن أصبح سعر إعادة الخصم 3% في نهاية 2010, ألا أن التأثير ظل محدودا أو معدوما بسبب عدم حاجة المصارف التجارية إلى الاقتراض من المصرف المركزي ذلك لأنها تمتلك فائضا من السيولة يجعلها لا تلجا للاقتراض من المصرف المركزي.

وفيما يلي التطورات التي شهدتها سعر إعادة الخصم خلال الفترة من 2004-2010.

#### الجدول رقم (1) التغيرات في سعر إعادة الخصم.

تاريخ التعديل	2004	2008	4/2009	9/2009
سعر إعادة الخصم%	4.0	5.0	4.0	3.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي,ص17-21, السياسة النقدية والمصرفية1956-2016م, ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية.

ب- نسبة الاحتياطي القانوني:

تم إدخال الاحتياطي النقدي الإلزامي بصدور القانون رقم (4) لعام 1963, والذي سمح للمصرف المركزي بأن يحدد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي في حدود 10% إلى 40% على الودائع تحت الطلب

, وفي حدود 5% إلى 20% على الودائع الزمنية والادخارية , وقد حدّدت في شهر يوليو من عام 1963 نسبة 10% كإحتياطي نقدي إلزامي على الودائع تحت الطلب ونسبة 5% على ودائع الادخار, وفي عام 1966 قام المصرف برفع نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع تحت الطلب إلى 15%, وعلى الودائع الزمنية وودائع الادخار 7.5% وكان هذا من ضمن الإجراءات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي لمكافحة التضخم في ذلك الوقت.

وظلّت نسبة الإحتياطي في المصارف التجارية على ما هي عليه عند 7.5% للودائع الزمنية, و15% للودائع تحت الطلب حتى عام 2007, حيث تم توحيدها عند مستوى 15%, وقد لجأت لجنة السياسة النقدية مرتين لتعديل النسبة, وتم رفع نسبة السيولة القانونية إلى 20% في منتصف عام 2009.

وفيما يلي التطورات التي شهدتها نسبة الإحتياطي الإلزامي ونسبة السيولة القانونية:-

#### الجدول رقم (2) نسبة الإحتياطي القانوني والسيولة القانونية (نسبة مئوية %).

الفترة	قبل 2008	6/2009-6/2008	6/2009 إلى الآن
ودائع تحت الطلب %	15%	15%	20%
ودائع زمنية وادخارية %	7.5%	15%	20%
نسبة السيولة القانونية	20%	20%	25%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي, ص 17-21, 1956-2016م , السياسة النقدية والمصرفية, ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية.

ومن الجدول السابق يلاحظ أن الإحتياطيات الفعلية الموجودة بمصرف ليبيا المركزي في تزايد مستمر , وان المصارف تحتفظ بنسب كبيرة من الأموال كفائض عن الإحتياطي القانوني وذا ما يعرف بالإحتياطي الزائد, وهذا يدل على عدم وجود فرص استثمارية توجه إليها هذه الأموال , مع التأكيد أن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي أصدر القرار رقم (15) لسنة 2005 بشأن تخفيض سعر الفائدة الذي يمنحه مصرف ليبيا المركزي على ودائع المصارف التجارية لديه من 2.5% إلى 1.75% ثم خفض مرة أخرى إلى 1.25% وذلك لحثها على البحث عن مجالات استثمار وتمويل محلية , ومع ذلك يلاحظ أن حجم الإحتياطيات الإضافية قد زاد منذ عام 2005 بشكل اكبر.



## ج- عمليات السوق المفتوحة:

بعد النجاحات التي حققتها عمليات السوق المفتوحة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في بعض بلدان العالم , وتحول معظم المصارف إلى استخدام هذا النوع من الأدوات , وهذه الأداة تحتاج إلى سوق مالي متطور فالسوق الليبي لازال في طور البناء حيث تم افتتاح السوق المالي عام 2004 وهو يعاني من الكثير من الإشكاليات وبالتالي فان هذه الأداة شبه معدومة لعدم توفر سوق مالي, وقد استعاض عنها بشهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي من اجل التأثير في الاحتياطات الفائضة عن حاجة المصارف التجارية , فقد صدر قرار مجلس إدارة رقم (67) لسنة 2007, بالإذن لمصرف ليبيا المركزي بإصدار شهادات إيداع , وقد كان أول إصدار لهذه الشهادات 2008/5/28 بأجل استحقاق 91 يوم و 28 يوم , ولا يسمح في الوقت الحالي بتداولها في السوق الثانوية , لكن يمكن إعادة شراء على هذه الشهادات ليوم واحد أو لفترة زمنية, وذلك بغية إعطاء المصارف المرونة في إدارة سيولتها. (مصرف ليبيا المركزي, ص 17-21, السياسة النقدية والمصرفية 1956-2016م, ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية).

وفيما يلي التطورات التي شهدتها أسعار الفائدة على شهادات الإيداع واتفاقيات اعادة الشراء خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (3) أسعار الفائدة على شهادات الإيداع (نسبة مئوية %).

2010/2	2009/10	9/2009	4/2009	10/2008	5/2008	البيان	
1	1.25	1.25	1.75	2.25	2.25	اجل 91 يوم	سعر الفائدة على شهادات الإيداع
0.85	1.05	-	-	-	-	اجل 28 يوم	
1.75	2	2	3.75	3.75	4.25	اجل 91 يوم	سعر الفائدة على اعادة الشراء
1.60	1.80	-	-	-	-	اجل 28 يوم	

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، السياسة النقدية والمصرفية 1956-2016، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ص 17-21.

## 2- أدوات السياسة النقدية النوعية (المباشرة):

إن الأداة الوحيدة التي اعتمد عليها المصرف الوطني الليبي منذ إنشائه عام 1956 حتى عام 1963 خصوصا بعد فشل سياسة سعر اعادة الخصم ، تمثلت في سياسة الإقناع الأدبي كأداة من أدوات السياسة النقدية ، حيث طالب المصارف التجارية بالامتناع عن الاقتراض من مراكزها الرئيسية والتي تلجا إليه كلما احتاجت إلى سيولة ، وبصدور قانون المصارف رقم (4) لعام 1963 فقد أصبح للمصرف صلاحيات أوسع في تنفيذ السياسة النقدية والقيام بالرقابة المباشرة على الائتمان من حيث نوعه

وكميته، وقد ازداد الدور الذي يقدمه المصرف بعد صدور القوانين الأخرى التي تتعلق بالمصارف عقب القانون المذكور والتي من أهمها القانون رقم (1) لعام 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان، والقانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف (مصرف ليبيا المركزي 1956-2016، ص 17-21، السياسة النقدية والمصرفية، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ص 18).

### ومن الممكن ذكر بعض الإجراءات المباشرة التي استخدمها مصرف ليبيا المركزي:

● قام مصرف ليبيا المركزي في عام 1963 بتحديد الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة بهدف حماية مقترضى الموال الصغيرة والمتوسطة واستفادة اكبر عدد ممكن منهم، واستمر المصرف بهذه السياسة مع تغيير مستوى الحد الأعلى لسعر الفائدة في بعض الأوقات حتى عام 2005 ، حيث صدر قرار مصرف ليبيا المركزي رقم (36) لعام 2005 بشأن تحرير أسعار الفائدة الدائنة وترك التفاوض بشأنها بين المصرف التجاري والزيون، أما بخصوص أسعار الفائدة المدينة فقد صدر قرار إدارة المصرف رقم (39) لعام 2005 يقضي بتوحيد سعر الفائدة المدينة على جميع القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف التجارية وذلك بما يعادل سعر اعادة الخصم مضافا إليه نسبة لا تتجاوز 2.5% بهدف تعزيز دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع القطاع الأهلي وتفعيل دوره في نشاط الاقتصادي.

● في مجال الإقراض المصرفي يقوم مصرف ليبيا المركزي بتحديد سقف القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية للشخص الواحد دون الرجوع للمصرف المركزي، ففي 1993 ووفقا لقانون المصارف الذي صدر في نفس العام حدد هذا السقف بنسبة 20% من مجموع رأس المال واحتياطات المصرف التجاري. ( مصرف ليبيا المركزي 1956-2016، ص 24، السياسة النقدية والمصرفية، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية). ثم خفضت هذه النسبة في عام 1996 بموجب منشور مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (2) لعام 1996 لتصبح 5%، وفي عام 2004 صدر القرار رقم (7) بشأن رفع سقف القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية الذي تم بموجبه رفع هذه النسبة إلى 15%، وبين القرار انه يجوز رفع هذه النسبة إذا اقتضى الأمر بموافقة مصرف ليبيا المركزي، وقد رفعت هذه النسبة إلى 20% في عام 2006 بموجب قرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم (48) للعام المذكور. (مصرف ليبيا المركزي، أهم التشريعات والأخبار الاقتصادية والمالية في ليبيا خلال النصف الأول من عام 2006، النشرة الاقتصادية، المجلد 44، ص 2).

- أما في عام 2008 فقد صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم(45) بشأن تنظيم هيكل المحافظ الائتمانية للمصارف التجارية , بحيث لا تتجاوز المحفظة الائتمانية لأي مصرف تجاري بنسبة 70% من إجمالي الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية ,وان يكون هيكل المحفظة التجارية كالتالي:

السحب على المكشوف	15% من إجمالي المحفظة.
القروض التجارية	15% من إجمالي المحفظة.
القروض والاستثمارات العقارية	15% من إجمالي المحفظة.
السلف الاجتماعية	20% من إجمالي المحفظة.
الاعتمادات المستندية	20% من إجمالي المحفظة.
الضمانات	15% من إجمالي المحفظة.

- يقوم مصرف ليبيا المركزي باستخدام سياسة توجيه الائتمان نحو نشاط أو مجموعة أنشطة معينة , وذلك بإعطائها أولوية منح الائتمان ,أو منحها الائتمان بمزايا معينة , ومثال على ذلك قيام المصرف المركزي خلال الفترة 1970-1993 بتخفيض نسبة الفائدة المدينة لبعض الأغراض بهدف تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية (بعد أن كانت الفائدة 7% على القروض المضمونة و7.5% على القروض الغير مضمونة).

- حيث خضت نسبة الفائدة على القروض الإسكانية إلى 4% سنويا ,ثم إصدار قرار بإعفاء رصيد القروض العقارية الممنوحة للمواطنين لغرض إقامة أو تملك المساكن الخاصة من الفائدة وذلك بموجب قرار وزير رقم (57) لعام 1976, كما حددت أسعار فائدة على القروض للمواطنين المنفكين من الوظيفة العامة للتحويل نحو قطاع الإنتاج بنسبة 5% وذلك تنفيذا لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم(247) لعام 1991 لتشجيع أولئك المنفكين.

وبعد فترة 1970-1993 ووفقا لما جاء في القانون رقم (1) لعام 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان, بانتهاج سياسة توسعية في منح التسهيلات الائتمانية للأنشطة الحرفية والإنتاجية من خلال تخفيض الحد الأعلى لسعر الفائدة على القروض الصناعية والزراعية إلى 6%, وتم تخفيضه إلى 5% عام

2004 بموجب قرار رقم 6% , وتم إلى 5% عام 2004 بموجب قرار رقم 6 للعام المذكور بشأن تخفيض أسقف أسعار الفائدة المدينة, وكذلك صدور القرار رقم 16 بشأن السماح للمصارف التجارية بمنح قروض إنتاجية وتخفيض سعر الفائدة على هذه القروض بحيث لا يتجاوز 3% سنويا.

## المبحث الثاني- مراحل تطور سعر صرف الدينار الليبي وعرض النقود خلال الفترة من 1990-2016م

### عرض النقود:

يقصد بعرض النقود ( money supply ) بأنه (مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة ) (محمد الصيد أحمد، 2017، ص4)، أي انه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة. وقد أخذ مفهوم عرض النقود حيزا واسعا من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه وكذلك حول الآلية المناسبة لاحتسابه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عرض النقود يعد بمثابة ديناً على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار إذ انه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف المطلق بالمبالغ التي بحوزتهم (د. عوض فاضل إسماعيل، ص106).

وينقسم عرض النقود إلى أنواع عديدة هي:-

#### 1- عرض النقود بالمعنى الضيق (MS1) (The narrow definition of money) :

ويقصد به العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي بالإضافة إلى نقود الودائع، أو النقود المصرفية (الودائع الجارية) وهذا يعني أن عرض النقود يمكن التعبير عنه من خلال المعادلة التالية:

$$MS1 = DD + C \text{ إذ أن:}$$

$$MS1 = \text{عرض النقود بالمعنى الضيق.}$$

$$DD = \text{الودائع الجارية (Demand Deposits).}$$

$$C = \text{العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي (Cash money).}$$

يتضح مما ذكر أعلاه أن هناك طرفين يحددان عرض النقود هما البنك المركزي والمصارف التجارية.

#### 2- عرض النقود بالمعنى الواسع (MS2) (Broader measure of money) :

وهو مفهوم لعرض النقد أوسع من المعنى السابق (MS1) إذ يضم الودائع الجارية إلى جانب الودائع الزمنية والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، أي انه يشمل عرض النقود بالمعنى الضيق (MS1) مضافا إليه الودائع الغير جارية (أشباه النقود) كالودائع الادخارية.

ويمكن التعبير عنه من خلال المعادلة التالية:

$$TD+MS1=MS2 \text{ حيث أن:}$$

MS2: عرض النقود بالمعنى الواسع.

TD: الودائع الزمنية Time Deposits.

3- عرض النقود بالمعنى الأوسع (MS3) :

اتخذت بعض الدول المتقدمة معنى أوسع لعرض النقود, وذلك بسبب التطور الكبير الذي شهدته تلك البلدان في المجال النقدي والمالي, وتطور الأسواق المالية لديها, وظهور مؤسسات وسيطة وابتكارها لأنواع جديدة ومتنوعة للمشتقات المالية, إذ أن هناك بعض الأنواع من الودائع الأخرى التي تكون ذات آجال طويلة تمت إضافتها ضمن مكونات عرض النقود بالمعنى الأوسع (MS3), وتم استبعادها من مكونات عرض النقود في المعنى الواسع (MS2), وهذه الودائع تكون مودعة لدى المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية كمصارف (الادخار و الإقراض), والتي تزيد آجالها عن سنتين .

4 - السيولة العامة للاقتصاد :

ويقصد بها عرض النقود بالمعنى الأوسع (MS3) مضافا إليه الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك العقارية, الودائع الحكومية , سندات الادخار , و الأوراق التجارية(د.عبد المنعم السيد علي,ص 94-95).

### علاقة سعر الصرف بعرض النقود:-

بصدد وصف العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعرض النقود, فإن أي تغير يحدث في عرض النقود سيؤدي ذلك في تغير سعر الصرف الأجنبي, باعتبار الأول (عرض النقود) متغير مستقل , والثاني (سعر الصرف الأجنبي) متغيرا تابعا , إذ أن الزيادة في عرض النقود الناتجة من اتباع السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية سوف تؤدي إلى الزيادة في الطلب على شراء وحدات النقد الأجنبي ووحدة النقد الأجنبي حالها حال أي سلعة أخرى سوف يزداد سعرها نتيجة لقلّة عرضها, وزيادة الطلب عليها سوف يؤدي إلى رفع سعر الصرف إلى أعلى , وبالعكس في حالة تقليص عرض النقود, إذ يؤدي إلى خفض سعر الصرف.

يتضح من ذلك أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية مباشرة مع سعر الصرف, هذا في حالة ثبات المعروض من الصرف الأجنبي, إذ يعد عرض النقود مؤثر في سعر الصرف.

أما في حالة عرض النقد الأجنبي مع عرض النقد المحلي وبنفس النسبة ففي هذه الحالة لا يكون التغيير في عرض النقود مؤثرا على سعر الصرف, أي أن سعر الصرف لا يتغير في هذه الحالة, أو يتغير تغيرا بسيطا وغير ملحوظ, فضلا عن ذلك تجدر الإشارة إلى أن السياسة النقدية التوسعية سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي, وهذا الانخفاض سوف يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بحيث يعود مستوى عرض النقود إلى ما كان عليه قبل اتباع السياسة التوسعية.

أما في حالة مرونة سعر الصرف فان السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة , وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج مما يسبب عجزا في ميزان المدفوعات, ومن ثم ارتفاع سعر الصرف بحيث يؤدي الأخير إلى (ارتفاع سعر الصرف) إلى تحسن الحساب الجاري, وزيادة حجم التشغيل, ومن ثم زيادة الدخل, وتبقى هذه العملية باستمرار إلى أن يتحقق توازن جديد عند مستوى الدخل يتناسب معه. (محمد الصيد أحمد, 2017, ص10)



الجدول رقم (4) يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي وعرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2) خلال الفترة من 1990-2017 م.

MS2		سعر صرف الدينار الليبي	السنة
معدل النمو	القيمة		
-	6155.3	0.2853	1990
1.94-	6035.7	0.2921	1991
14.54	6913.2	0.2837	1992
5.13	7268	0.2856	1993
11.36	8093.4	0.2992	1994
10.49	8942.7	0.3232	1995
7.00	9569	0.3625	1996
3.96	9948.3	0.3545	1997
4.12	10358.1	0.3659	1998
5.74-	9763.9	0.3887	1999
1.51-	9616.1	0.4537	2000
6.51	10242.3	0.4632	2001
6.81	10939.5	0.5461	2002
5.65	11558.1	0.6472	2003
13.65	13135.5	1.2156	2004
30.15	17096.3	1.3089	2005
14.97	19655.9	1.2500	2006
37.27	26982.1	1.3550	2007
47.30	39744.5	1.2887	2008
11.11	44161.3	1.2270	2009
4.87	46313.7	1.2516	2010
23.73	57305.9	1.2407	2011
11.21	63731.5	1.2407	2012
8.28	69005.9	1.2626	2013
0.58	69404.7	1.2594	2014
13.26	78606.3	1.2563	2015
22.54	96320.9	1.3387	2016
15.59	111338.7	1.3966	2017

المصدر: إعداد الباحثة , البيانات الاقتصادية من أعداد مختلفة من النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي.

## المبحث الثالث - علاقة سعر الصرف بمتغيرات الدراسة (التضخم, الناتج المحلي الإجمالي)

### مقدمة:

خلال الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وأوائل السبعينيات، جعل نظام بريتونوودز لأسعار الصرف السيطرة على التضخم، بمثابة أداة للتثبيت من أجل تحقيق استقرار الأسعار في بلدان العالم، حيث لا يمكن لمعدلات التضخم في البلدان الأخرى أن تتحرف بعيدا عن معدلات الولايات المتحدة إلا في الحدود التي يمكن فيها لهذه البلدان تحقيق درجة من الاستقلال النقدي من خلال الضوابط على رأس المال.

وبعد انهيار النظام استطاعت بعض البلدان بما فيها معظم البلدان النامية ربط أسعار صرفها واعتمدت على ذلك للسيطرة على التضخم، حيث قامت بربط أسعار صرفها بعملة بلد يكون فيه معدل التضخم منخفضا، والعيب الرئيس في هذا المنهج هو أنه يحد من قدرة البنك المركزي في التجاوب مع الصدمات، كما أن شروط المحافظة على ثبات أسعار الصرف قد صارت أكثر صعوبة مع حركة النقود المتزايدة وغير المستقرة عبر الحدود طوال السنوات الماضية، كما دلت على ذلك أزمات العملة خلال التسعينيات. وأمام درجة تعقيد العلاقة التي تربط نظام سعر الصرف بالتضخم وصعوبة الحكم على كفاءة نظام على حساب نظام آخر في التأثير في تخفيض التضخم، تظهر أهمية دراسة ومقارنة المردودية الاقتصادية لمختلف الأنظمة فيما يتعلق بالتضخم.

وتأسيسا عما سبق سوف نتناول في هذا المبحث دراسة تأثير أسعار الصرف في التضخم من خلال توضيح مفهوم التضخم، أسبابه، نتائجه، ثم دراسة العلاقة بين التضخم وأسعار الصرف.

### 1. التعريف بظاهرة التضخم وتبيان أسبابها ونتائجها:

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح محدد من المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية.

إن المظهر العام لظاهرة التضخم تتمثل في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام، ومن الواضح أن هذا الكم من السلع والخدمات يقل بارتفاع أثمانها ويزيد بانخفاض هذه الأثمان، ومن ثم تسير القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية لوحدة

النقد عكسيا مع ارتفاع المستوى العام للأسعار, والذي يقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود. P228  
(Schmitt t, 1984،)

كما يعرف التضخم بأنه...

" الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار " (جبوري محمد, 2013, 2012, ص47)،  
واستنادا على ذلك لا يعد من التضخم تلك الحالات التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع،  
فيجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع, وأن يشمل الارتفاع  
فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة زمنية  
طويلة نسبيا، فالتضخم يعبر عن حالة عدم التوازن، وبهذا يمكن القول بأن ظاهرة التضخم تحدث نتيجة  
اختلال في الوضع الاقتصادي بسبب عدم تساوي التغيرات في كل من التدفقات النقدية والسلعية وأن  
ارتفاع الأسعار يكون مؤشرا لهذه الظاهرة.

- أسباب التضخم:

قد أصبح واضحا أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت  
آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة, يمكن إجمالها في الآتي:

• العوامل الدافعة بالطلب الكلي للارتفاع ويمكن تعدادها:

أ- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

ب- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف.

ت- العجز في الميزانية: إن العجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تعتمد الدول إحدائه، وذلك

لتمويل خطط تمويلية تنوي الحكومة القيام بها، فتلجأ إلى توفير التدفقات الضرورية اللازمة لها

بوسائل كثيرة، ويقصد بالعجز في الميزانية زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة بالقدر الذي

تفترضه الحكومة من البنك المركزي، وهي وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة وهي علم بآثارها

السلبية، من قبل الافتراض بأن ذلك على سبيل إنعاش النشاط الاقتصادي.

ث- الارتفاع في معدلات الأجور.

• العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض:

العوامل الناشئة من جانب العرض تندرج تحت ما يسمى بالمدرسة البنوية، التي تركز على دور القيود

والمحددات التي تؤثر في جانب العرض كأحد أسباب النمو النقدي، ومن ثم كمصدر للتضخم، فالتضخم

من وجهة نظر هذه المدرسة ينتج عادة من الاختناقات التي تحدث في الاقتصاد الحقيقي. (Bernanke, P63, 2005)

• ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

نظريات تضخم التكاليف (Cost-Push) تُرجع التضخم إلى عوامل ذات تأثير في تكلفة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها في تكلفة عناصر الإنتاج، ومن أهمها النظرية المؤسسية التي ترى أن التضخم يعود إلى عوامل مؤسسية غير نقدية، تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد والتطور غير المتوازن في قطاعاته، بالإضافة إلى الصراع على توزيع الثروة وانعكاسات ذلك على تكلفة عناصر الإنتاج وبدوره على المستوى العام للأسعار. (Humphrey , p53, 1998.)

- نتائج التضخم:

ينتج عن التضخم آثار سلبية خطيرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، فمن النتائج التي يمكن أن تؤثر في تطور الاقتصاد وتشوه بنيته، يتجلى أحيانا في انخفاض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد رغم الزيادة في حجم الاستثمار، ذلك أن زيادة تكلفة الاستثمار نتيجة ارتفاع الأسعار قد يدفع بالمستثمرين إلى العزوف عن الاستثمارات الكبيرة والتوجه نحو الاستثمارات الهامشية ذات التكلفة القليلة والربحية العالية، مثل أعمال المضاربة وغيرها من الأعمال غير المنتجة، وما ينجم عن ذلك من عثرات في عملية التنمية وتقدم المجتمع وتعميق حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

وما يحسن ذكره أن هناك العديد من الآثار السلبية للتضخم، أهمها ما يلي:

- انخفاض قيمة العملة والقدرة التنافسية للصادرات.
- التضخم وتوزيع الدخل.
- أثر التضخم في ربحية المؤسسات وحملة الأسهم.
- أثر التضخم في النمو الاقتصادي.
- أثر التضخم في القرارات المتعلقة بالتضخم.

2-دراسة العلاقة بين أسعار الصرف والتضخم:

يوثر التضخم بشكل كبير على قيمة عملة الدولة و أسعار صرفها مقارنة بالعملات الأخرى، ورغم إن هناك عوامل كثيرة تؤثر في أسعار الصرف إلا أن للتضخم تأثيرا سلبيا واضحا على قيمة العملة وسعر صرفها، حيث إن هذا التأثير السلبي يأتي في الحين الذي لا يضمن فيه التضخم المنخفض سعر صرف

مناسب ولكن من المؤكد أن للتضخم المرتفع تأثيرا سلبيا، يرتبط التضخم كذلك بأسعار الفائدة ، والتي تؤثر هي الأخرى على أسعار الصرف.

إن العلاقة بين أسعار الصرف والتضخم علاقة معقدة ويصعب إدارتها ، تحفز أسعار الفائدة المنخفضة الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي، ولها تأثير ايجابي بشكل عام على سعر العملة، حينما يزيد إنفاق المستهلك وينمو الطلب ليتجاوز العرض فان ذلك قد يتسبب في التضخم .

ولكن هذه الأسعار المنخفضة لانجذب الاستثمار الأجنبي على عكس أسعار الفائدة المرتفعة التي تجذب المستثمرين ، ونتيجة لذلك يرتفع الطلب على عملة البلد وسعر صرفه.

تعد الدراسات المتعلقة بأسعار الصرف من الدراسات الاقتصادية المتخصصة التي تتبناها المؤسسات الدولية، بالإضافة إلى السلطات النقدية المحلية، وذلك بهدف مساعدة هذه الدول على الاستفادة من هذه الدراسات في إدارة سياسة أسعار الصرف بكفاءة، لتحقيق أهداف السياسة النقدية، إن التعرف على قنوات انتقال السياسة النقدية هو شرط لتسيير هذه السياسة على نحو فاعل، ويبدو أن قناة سعر الصرف لها دور مهم كآلية لنقل آثار السياسة النقدية، فهناك علاقة وطيدة بين دور سياسة سعر الصرف وكأداة من أدوات السياسة النقدية، وبين نوعية الأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، ففي الدولة المتقدمة يحدد هدف استقرار الأسعار ومحاربة التضخم كأهم أهداف السياسة النقدية، لذلك يتضاءل دور سعر الصرف في هذه الدول كأداة مباشرة لحساب أدوات أحر كعرض النقد مثلا، في حين تسعى الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية إلى استخدام سعر الصرف كأداة رئيسة لمواجهة مثل هذه الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وقد تبين منذ نهاية الثمانينيات إن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر من خلال المقاربات التقليدية القائمة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة مثل المجاميع النقدية أو سعر الصرف، لا تساعد كثيرا في تحقيق ذلك الهدف، الأمر الذي دفع بعض الدول الصناعية والنامية لاحقا إلى تبني مقارنة مباشرة لمكافحة التضخم عرفت باستهداف سياسة التضخم، ونجد في هذا السياق أن الكثير من الدراسات اعتنت مؤخرا بتحليل وبحث العلاقة التي تربط التضخم بسعر الصرف، سواء كانت دراسات نظرية أو هي دراسات تطبيقية مباشرة على نماذج من دول منفردة أو على مجموعات من الدول.

فالزيادة في العرض النقدي مع ثبات العوامل الأخرى، يؤثر في سعر الصرف، وهذا الأثر الكلي ينتج عن ثلاثة آثار جزئية:

أ- يترتب على التوسع النقدي تخفيضاً مباشراً في سعر الصرف.

ب- يترتب على السعر النقدي ارتفاع في المستوى العام للأسعار، نتيجة للتعديلات التي تحدث في سوق الإنتاج والنقد، وقد يكون هذا الارتفاع في الأسعار مصحوباً بارتفاع في سعر الصرف، وهذا يشير إلى أن سلوك كل من المستوى العام للأسعار وسعر الصرف قد يكون متناسقاً، ولكن هذا الارتفاع في سعر الصرف لا يلغي الأثر الأول المباشر.

ت- الأثر المباشر لسعر الصرف في التضخم المحلي، حيث إن سعر الصرف هو القناة التي ينتقل من خلالها أثر التوسع النقدي إلى الطلب الكلي.

إن دراسة تأثير سعر الصرف في التضخم كشفت أن هناك العديد من البلدان ومن بينها معظم البلدان الصناعية، طبقت أسعار صرف مرنة، واحتاجت بعدئذ إلى أداة تثبيت جديدة محلية لتحقيق استقرار الأسعار، وقد سعت البنوك المركزية في ظل هذا النهج إلى السيطرة على التضخم من خلال تحقيق أهداف وسيطة لمعدلات النمو النقدي التي يتوقع منها إن تحقق معدل التضخم المرغوب فيه، وبالرغم من أن هذا النهج قد وفر في عدد من البلدان إطاراً من السياسات التي نجحت في تخفيض التضخم، فإن حالات الإخفاق المتواترة في تحقيق الأهداف النقدية، واستمرار عدم الاستقرار في العلاقة بين النمو النقدي والتضخم، أدت إلى التخلي فعلياً عن السعي إلى تحقيق أهداف نقدية في معظم البلدان طوال حقبة الثمانينات والتوجه نحو تبني سياسة استهداف التضخم.

ومع أن معظم الدول الصناعية انتهجت منذ منتصف السبعينيات سياسة سعر الصرف المرنة، فقد ظلت بعض دول الأسواق الناشئة والنامية تعتمد سياسة سعر الصرف الثابت كمتغير وسيط للتحكم بمعدلات التضخم، فقد عانت الكثير من الدول النامية من ظاهرة التضخم الجامح والمستمر لفترات طويلة، حاولت هذه البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته ومراقبته.

## علاقة سعر الصرف بالنتاج المحلي الإجمالي GDP:

ويعرف على (انه مجموعة القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة)(محمد الصيد أحمد, 2017, ص30).

### العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف , حيث يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على انه مجموع القيمة السوقية على جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

فهو بذلك يشمل كل ما ينتج في الاقتصاد من سلع وخدمات, فالمنتجات الزراعية, والصناعية في الاقتصاد تدخل ضمن الحسابات, وخدمات تأجير المنازل, والخدمات المصرفية, والسياحية والعلاجية تسجل ضمن الناتج المحلي.

ومن ناحية أخرى يعد الناتج المحلي الإجمالي أفضل متغير يعبر عن مقدار النمو الاقتصادي لأي بلد وذلك كونه يعكس التطورات في بنية القطاعات الاقتصادية التي يحتويها, إن النمو بالناتج المحلي الإجمالي يولد طلبا إضافيا على عملة البلد وتحسين الحساب الجاري وبالتالي يقلل من قيمة سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية(ارتفاع العملة المحلية), أي: إن العلاقة بين الناتج المحلي والأسعار الثابتة وسعر الصرف الأجنبي هي علاقة عكسية, وفي ليبيا يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي مع النفط والأسعار الثابتة كونه يعتبر مصدر الاحتياطيات الوحيد تقريبا الذي يلعب دورا

مهما في الموازنة الحكومية, ودورا كبيرا في ميزان المدفوعات وفقراته وهذه كلها متغيرات تؤثر في سعر الصرف.

تمثل عملة بلد ما انعكاسا مباشرا للناتج المحلي الإجمالي الخاص به إذ أن المقدار الكامل للمال في بلد معين مساو للمقدار الكلي للناتج الاقتصادي, أي كلما ارتفع (GDP) ازدادت قوة العملة والمقدرة الشرائية, وإذ كان هناك نمط نمو في (GDP) لاقتصاد معين فإن أفضل قرار يكون بشراء هذه العملة لأنه قيمتها ستزداد (GDP) عبر السنين فقد تأكد من أن هذا البلد سيشهد نموا خلال السنوات القادمة.(نفس المرجع السابق, ص12).

## الفصل الثالث الاقتصاد الليبي والتجارة الخارجية في ليبيا

المبحث الأول- نظرة عامة عن الاقتصاد الليبي ونشأة التجارة الخارجية في

ليبيا ومراحل تطورها.

المبحث الثاني- تطور حجم الواردات في ليبيا خلال فترة الدراسة.

المبحث الثالث- التوزيع الجغرافي وهيكل الواردات في الاقتصاد الليبي.



## المبحث الأول- نظرة عامة عن الاقتصاد الليبي نشأة التجارة الخارجية في ليبيا ومراحل تطورها.

يمثل الاقتصاد الليبي نمطا مثاليا لاقتصاد نامٍ ومفتوح يعتمد اعتمادا شبة كلي على عائدات النفط، فبفضل التدفقات الرأسمالية الهائلة التي تحققت جراء تصدير النفط، لاسيما بعيد ارتفاع أسعاره أوائل وأواخر السبعينيات، حقق الاقتصاد الليبي معدلات نمو عالية، وتزايدت في الناتج المحلي والادخار والاستثمار، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يتم تحقيقه في أي من دول العالم باستثناء بعض الدول النفطية الخليجية، لاسيما خلال الفترات التي شهدت ارتفاعا حادا في أسعار النفط.

### • أهم خصائص الاقتصاد الليبي:

ينفرد الاقتصاد الليبي بصغر حجم السوق المحلي المرتبط بضآلة حجم السكان، وعدم كفاءة عنصر العمل كليا وفنيا، وتدني مرونة القطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعة)، فضلا عن عدم استقرار وعدم كفاءة السياسات الاقتصادية لاسيما التنموية منها.

ظل الاقتصاد الليبي منخفضاً بمعظم مميزات التخلف رغم ضخامة الجهود التي بذلت في مضمار التنمية، وقد ظهر ذلك جليا عقب الانهيار الحاد في أسعار النفط في أوائل الثمانينات، حيث تراجعت معدلات النمو على المستوى الكلي والجزئي بشكل حاد.

وكذلك ظهرت الاختلافات الهيكلية بوضوح، وهو ما استدعى إعادة تصحيح بعض المتغيرات الاقتصادية.

قدر دخل الفرد في ليبيا عام 1952 م بحوالي 42 دولارا سنويا، ولذلك وصف الاقتصاد الليبي في ذلك الوقت باقتصاد العجز وهيمنة الحلقة الخبيثة المتمثلة في انخفاض مستوى الادخار والدخل وبالتالي الاستثمار والإنتاج، واستمرار الاعتماد على المساعدات الأجنبية والمعونات التي تقدمها الهيئات والمنظمات الدولية وتحديد الأمام المتحدة كمصدر رئيس للدخل، إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن المعونات ظلت حتى عام 1959م تشكل نسبة عالية من الدخل القومي، ونظرا لانعدام مرونة الجهاز الإنتاجي صار الاعتماد واضحا على الواردات للإيفاء بالمتطلبات الرئيسية للسكان وهو ما عمل - مع عدم وجود صادرات كافية- إلى استفحال العجز بالميزان التجاري ومن تم ميزان المدفوعات الأمر الذي زاد من الاعتماد على المنح والقروض الأجنبية.

## • الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط:

شكل اكتشاف النفط وتصدير أول شحنة منه مع بداية عقد الستينيات من القرن الماضي نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد الليبي، فمع اكتشاف النفط ودخول الشركات الأجنبية للتقيب عنه أواخر الخمسينيات والبدء بتصديره أوائل العام 1962 تغيرت البنية الاجتماعية والاقتصادية والتقليدية السائدة بالاقتصاد الليبي تغيرا جذريا، حيث مكنت التدفقات النقدية المتتالية جراء تصدير النفط من التخلص من العجز ووجهت الأنظار نحو تنمية ممولة من إيرادات النفط، وعملت على ظهور العديد من التطورات الاقتصادية، في مقدمتها ارتفاع معدلات النمو وزيادة الإنفاق العام ومستوى الدخل الحقيقي وتحسن المستوى العام للأسعار وزيادة الواردات وخلق فرص عمل بأجور أعلى من الأجور السائدة، تركزت تلك الفرص في المناطق الحضرية مما أدى إلى حدوث تغير في التوزيع الجغرافي للسكان، فمن حيث معدلات النمو تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه الفترة التي أعقبت تصدير النفط 1962-1969م شهدت معدلات نمو كلية عالية وصفت بأنها من أعلى معدلات النمو في العالم، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً سنوياً قدره 22.6% وارتفع نتيجة لذلك متوسط الدخل الحقيقي للفرد بواقع 16% سنوياً وحقق الاستثمار الثابت الإجمالي معدل نمو سنوي قدره 15.6%، أما على المستوى القطاعي فتشير البيانات المتاحة إلى أن قطاع النفط حقق نمواً سنوياً قدره 46.7% تلاه في ذلك قطاع البناء والتشييد 19.9% وقطاع المواصلات 16.6% ثم قطاع الخدمات 13.4% وقطاع التجارة 12.7% (مصرف ليبيا المركزي، أهم التشريعات والأخبار الاقتصادية والمالية في ليبيا خلال النصف الأول من عام 2006، النشرة الاقتصادية، المجلد 44)

لقد حقق النفط دخلاً متزايداً للبلاد مكن من خلق عملية تراكم رأس المال الذي يعد عنصراً مهماً من عناصر التنمية الاقتصادية، حيث أدت الاكتشافات النفطية وزيادة حصيلة الواردات الناجمة عن تصديره ودخول التقنية المتطورة عن طريق الشركات المنقبة عنه والمنتجة له لأكثر المناطق تخلفاً إلى إحداث تغيرات جذرية في البيئة الاجتماعية التقليدية، ومكنت الدول من التخلص من العجز ووجهت الأنظار نحو تنمية ممولة من إيرادات النفط، إذ تشير البيانات المتاحة بهذا الصدد إلى أنه منذ عام 1963م بدأت عائدات النفط تشكل نسبة متزايدة من الإيرادات العامة، حيث قفزت نسبة الإسهامات النفطية في إجمالي الإيرادات من 26% خلال السنة المالية 1962-1963م إلى 80% عام 1968-1969م، وفي المقابل ارتفع الإنفاق العام للدولة بنسبة 1.7% خلال الفترة 1955-1962م وبنسبة 3.17% خلال الفترة 1963-1968م، نجمت معظم تلك الزيادة عن برامج التنمية المخططة التي استهدفت ضمان

تحسن مستوى المعيشة والحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن من خلال زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي بوصفه المورد الرئيس للمواد الغذائية ومصدر الدخل للكثير من أبناء المجتمع، إضافة إلى الاعتماد المتزايد على القطاع العام في تقديم الخدمات العامة كالتعليم والصحة والمواصلات إذ عمدت الدولة خلال العشرة سنوات الأولى اللاحقة للبدء بتصدير النفط إلى اعتماد خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (الخطة 1963-1968م) استهدفت من خلالها توفير متطلبات التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسن مستوى معيشة الأفراد، وخصصت لها مبالغ طائلة وصلت إلى 450 مليون جنيهه ليبي خصص جانب كبير منها 43% للقطاع الزراعي وقطاع الخدمات بينما خصص الباقي 57% للاستثمار في قطاع النفط، أسهم ذلك التوجه - بالإضافة إلى الظروف التاريخية التي مر بها الاقتصاد الليبي والخصائص اللصيقة به- في تعميق سيطرة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي، حيث ارتفعت نسبة إسهامه في النشاط الاقتصادي من 6.9% عام 1958م إلى 53.9% عام 1964م ثم إلى 62% عام 1968م، بينما ظلت نسبة إسهام القطاعات الأخرى متواضعة، كما بدء يأخذ دورا قياديا في الصادرات، ما أسهم في ظهور خاصية جديدة للاقتصاد الليبي تمحورت حول تركيز الصادرات وتنوع الواردات، حيث أصبحت صادرات النفط تستحوذ تقريبا على إجمالي الصادرات، ومن ثم على نسبة كبيرة من الصرف الأجنبي الذي يستخدم لتمويل الواردات، التي شهدت تنوعا ملحوظا ناجم عن تزايد الطلب الاستهلاكي الحاصل جراء ارتفاع الدخل مقابل نقص العرض المحلي الناجم عن تخلف القطاع الإنتاجي من ناحية وزيادة وتنوع متطلبات التنمية من ناحية أخرى، إذ تؤكد البيانات المتاحة أن الواردات اللببية شهدت تنوعا ظل يلزمها حتى الآن حيث تشير إحصائيات التجارة الخارجية إلى إن واردات الأغذية والمشروبات ظلت تستحوذ على نسبة لا تقل عن 40% من مجموع الإنفاق على الواردات، وهو ما يدل على استفحال ظاهرة العجز الغذائي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع.(نفس المرجع السابق، ص 45)

#### • الانفتاح على الخارج:

أدت طبيعة الجمود في القطاع الإنتاجي اللصيقة بالاقتصاد الليبي مقابل تعدد وتنوع الواردات سواء بفعل ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الحاصل جراء التحسن في مستوى الدخل الفردية أو نتيجة للوفاء بمتطلبات التنمية من جهة وتركز الصادرات في سلعة مرتبطة بالسوق العالمي من جهة أخرى إلى جعل الاقتصاد الليبي من أكثر الاقتصاديات انفتاحا أو انكشافا على العالم الخارجي، مما يعكس تعرضها للتذبذبات التي تحدث في السوق العالمي، إذ تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع معدل الانفتاح

الخارجي من 81% عام 1970 إلى 94% عام 1975 ثم تراجع مع تراجع انخفاض أسعار النفط ليصل إلى 20% عام 1985 ثم عاد ليرتفع ثانية إلى 55% عام 1986 وإلى 42% عام 2001 واستمر في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه ونظرا لأن انفتاح الاقتصاد الليبي يتركز بالدرجة الأولى في جانب التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) أكثر منه في جانب تدفق رؤوس الأموال، ظل معدل انفتاحه مرتفعا بالرغم من كل الجهود المبذولة للتخلص من هذه الظاهرة وهو ما يذلل أيضا على أهمية قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الليبي.

تشير البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات الليبية خلال فترات مختلفة إلى أن النفط ومشتقاته ظلا يشكلان النسبة الأعظم من الصادرات الليبية، إذ تشير تلك البيانات إلى استحوادها على نسبة عالية من الصادرات، حيث شكلت ما نسبته 100% عام 2002 م، وتأسيسا على ذلك يمكن القول إن الصادرات الليبية مركزة بالدرجة الأولى على قطاع النفط والغاز ومشتقاته، ما يضيفي على هذه الصادرات صفة الأحادية.

هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فقد شهدت الواردات تعدد وتنوع ملحوظ أسهمت في تكريسه الطبيعة الجامدة (غير المرنة) للقطاع الإنتاجي وارتفاع الميل الاستهلاكي والتوسع في مشروعات التنمية، إذ تشير إحصائيات التجارة الخارجية إلى أن واردات الدولة من المواد الغذائية والحيوانات الحية استأثرت في معظم سنوات الدراسة على النسبة الأعظم من حجم الواردات، تليها في ذلك الواردات من المواد الكيماوية، ثم المواد المختلفة من الآلات والمعدات، هذا من حيث النوع أما من حيث التوزيع الجغرافي فقد شهدت الواردات أيضا تنوعا جغرافيا واسع النطاق، تستحوذ فيه الدول الأوروبية على النسبة الأعظم، تليها الدول العربية. (نفس المرجع السابق ذكره، ص 45,46).

**مفهوم الميزان التجاري:-** (هو الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال مدة معينة)، وهكذا تكون العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي الصادرات لبلد ما - إجمالي الواردات لنفس البلد.

ويعد الميزان التجاري هو أهم جزء من ميزان المدفوعات لأي دولة ويمكن أن يطلق عليه (الميزان التجاري الدولي). (شيماء أمين حديدي وآخرون، 2015، ص 55)

## أقسام الميزان التجاري:

- الميزان التجاري السلعي: يطلق عليه ميزان التجارة المنظورة, وهو يشمل كل السلع والخدمات التي تكون في شكل مادي ملموس, مثل الصادرات والواردات من السلع المادية التي تحدث عبر الحدود الجمركية.

- الميزان التجاري الخدمي: يطلق عليه ميزان التجارة غير المنظور, ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل (النقل, السياحة, التامين).

### اثر سعر الصرف على الميزان التجاري:

يظن البعض بان الميزان التجاري لا يرتبط بسعر صرف العملة المحلية ولكن ما تم التحقق منه أن هناك علاقة وثيقة ما بين سعر صرف العملات المحلية والميزان التجاري, ويرجع ذلك إلى أن كل دولة لا تطبق التحديد الإداري وتتبع نظام الصرف الحر.

الجدول رقم(5) التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1990-2016م القيمة بالمليون دينار ليبي .

الميزان التجاري القيمة بالمليون دينار Trade Balance	الواردات Imports	الصادرات والمعاد تصديره Exports and Re- Exports	خلال During
1070.0	1510.9	3215.0	1990
750.0	2261.0	3011.0	1991
750.0	2140.0	2890.0	1992
35.0	2584.0	2619.0	1993
329.0	2353.0	2682.0	1994
955.0	2149.0	3104.0	1995
915.0	2564.0	3479.0	1996
1039.0	2739.0	3778.0	1997
182.0	2267.0	2449.0	1998
1148.0	2199.0	3347.0	1999
4054.0	2106.0	6160.0	2000
2515.0	2895.0	5410.0	2001
3798.0	9493.0	13291.0	2002
10334.0	9386.0	19720.0	2003
14872.0	13110.0	27982.0	2004
27153.0	15683.0	42836.0	2005
39467.0	16659.0	56126.0	2006
40028.0	21698.0	61726.0	2007
51089.0	25938.0	77027.0	2008
18816.0	27503.0	46319.0	2009
29777.0	31881.0	61658.0	2010
9590.0	13664.0	23254.0	2011
44650.0	32243.0	76893.0	2012
15199.7	43242.9	58442.6	2013
-14120.7	38631.7	24511.0	2014
-7687.6	22684.5	14996.9	2015
-2645.0	12047.0	9402.0	2016

المصدر : مصرف ليبيا المركزي , نشرات اقتصادية , أعداد مختلفة.

## المبحث الثاني - تطور حجم الواردات في ليبيا خلال فترة الدراسة 1990 - 2016م.

سوف يتناول في هذا المبحث حجم الواردات خلال فترة الدراسة كما يلي:

### أولاً- كمية الواردات وأسعار الصرف:

شهدت الفترة الأولى من الدراسة تناقصاً بشكل بسيط في حجم الواردات، والسبب هو انخفاض سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، حيث سجلت معدلات النمو قيماً سالبة خلال الثلاث سنوات الأولى، ومن بعد سنة 1995 م بدأت الواردات تسجل معدل نمو ملحوظ، وذلك بسبب ارتفاع بسيط في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي، حيث بلغ معدل نمو الواردات سنة 1997م حوالي 11.68% وهو الأعلى خلال العشرة سنوات الأولى مقابل سعر صرف 0.36 أي بمعدل نمو 6.20%، وفي سنة 2002 م بلغ معدل نمو الواردات 109.95% والسبب نتيجة لارتفاع واضح في سعر الصرف بمعدل 87.98%، فيما سجلت الواردات أعلى معدل نمو لها خلال فترة الدراسة سنة 2008م حيث بلغ 205.102%، أما بعد 2010 بدأت الواردات في تناقص لاسيما خلال عام 2011م حيث بلغ معدل النمو -57.14، وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية بعد 2011م في ليبيا في تلك الفترة، ثم عادت بالارتفاع خلال 2012، 2013، والسبب ارتفاع في سعر الصرف خلال السنوات نفسها لتعود للانخفاض من جديد خلال سنوات الدراسة الأخيرة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في ليبيا من جديد.

أما بالنسبة إلى أسعار الصرف فإنه خلال الفترة الأولى لم يتجاوز نصف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ومن بعد سنة 2002 م زاد سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار ليصل إلى 1.21، وفي السنوات التالية لسنة 2002 حتى سنة 2010 لم يتغير سعر صرف الدينار الليبي بشكل كبير، حيث كان شبه ثابت خلال هذه السنوات، أما بعد فترة 2011 فالدينار الليبي بدأ في وضع انهيار ملحوظ مقابل العملات الأخرى في السوق الموازية الذي انعكس في ارتفاع السعر الرسمي نتيجة للأوضاع الاقتصادية غير المستقرة، حيث بلغ خلال عام 2016 (1.44) الأعلى خلال فترة الدراسة بالكامل.

### ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 8246.9 مليون دينار ليبي وبدأت في تزايد مستمر حتى عام 1997، ثم تناقص من في عام 1998 ليصل إلى 12610.6 مقارنة بالزيادة في السنوات السابقة خلال الخمس سنوات من 2000 م إلى 2005م هناك ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ سنة

2000 م حوالي 27135 مليون دينار ليبي وبدأ بالارتفاع ليصل إلى 44087 مليون دينار في سنة 2005، وخلال الخمس سنوات التالية كان الناتج المحلي في تزايد مستمر وصل 50228 إلى في سنة 2008م وتراجع بشكل بسيط سنة 2009 م حيث بلغ 49859 مليون دينار ليبي، وفي سنة 2010 موصل الناتج المحلي إلى 52010 مليون دينار ليبي وتراجع بشكل كبير خلال العام التالي 2011 ليصل إلى 27287 مليون دينار ليبي نتيجة للأوضاع السياسية التي شهدتها البلاد، وفي سنة 2012 ارتفع الناتج المحلي وهو الأعلى خلال عقدين ليصل إلى 56355 مليون دينار ليبي وبدأ في التراجع من جديد خلال 2013 و2014 وعاد للارتفاع خلال الثلاث سنوات الأخيرة ليصل إلى 50980 خلال عام 2017.

### ثالثاً: معدل التضخم:

وفقاً لمصلحة الإحصاء والتعداد، والتقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي، ومن خلال قياس التضخم عن طريق المستوى العام لأسعار المستهلك، وذلك عن طريق استخدام رقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات باستخدام أسعار المستهلكين أو المنتجين، وكما هو مبين في الجدول رقم (6) فإن معدل التضخم بلغ في سنة 1990 م حوالي 11.3% ثم انخفض خلال العامين التاليين (1991-1992) ليعود بالارتفاع من جديد خلال السنوات التالية حتى عام 1997م وبدأ بالتناقص من جديد إلى أن سجل أقل معدل تضخم خلال فترة الدراسة بالكامل وهو -9.6 في عام 2002، ليبدأ في ارتفاع ملحوظ في السنوات التالية أي خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2010 حيث سجل معدل التضخم من -2 ليصل إلى 10.4 خلال عام 2008، أما في السنوات الأخيرة فقد زاد معدل التضخم ليصل إلى 15.9 عام 2011 ويعود الإنخفاض من جديد في 2013، 2014 ليصل إلى 2.4 أما في عامي 2016، 2017 فقد بلغ معدل التضخم مستوى غير مسبوق خلال العقدين الماضيين ليصل إلى 25.9 في عام 2016، و28.5 في عام 2017.



جدول رقم (6) تطور حجم الواردات في ليبيا خلال فترة الدراسة 1990-2016 القيمة بملايين  
الدنانير الليبية :

السنة	الصادرات والمعاد تصديره	الواردات	أسعار الصرف	الناتج المحلي الإجمالي	التضخم	الميزان التجاري
1990	3744.9	1510.9	0.2823	8246.9	11.3	2234
1991	3011.0	2261.0	0.2841	8757.3	10.5	750
1992	2890.0	2140.0	0.2977	9231.9	10.7	750
1993	2619.0	2584.0	0.3215	9137.7	11.1	35
1994	2682.0	2353.0	0.3606	9670.8	14.8	329
1995	3104.0	2149.0	0.353526	10672.3	11.6	955
1996	3479.0	2564.0	0.3641	12327.3	12.2	915
1997	3778.0	2739.0	0.3867	13800.5	13.2	1039
1998	2449.0	2267.0	0.4515	12610.6	5	182
1999	3347.0	2199.0	0.4607	14075.2	1.5	1148
2000	6,160.0	2,106.0	0.5434	18456.9	-2.9	4,054.0
2001	5,410.0	2,895.0	0.6440	18079.1	-9.2	2,515.0
2002	13,291.0	9,493.0	1.2106	25914.1	-9.6	3,798.0
2003	19,720.0	9,386.0	1.3018	31731.8	-2	10,334.0
2004	27,982.0	13,110.0	1.2444	41577.0	1	14,872.0
2005	42,836.0	15,683.0	1.3486	56213.0	3	27,153.0
2006	56,126.0	16,659.0	1.2817	80729.9	1.4	39,467.0
2007	61,726.0	21,698.0	1.2211	89260.3	6.2	40,028.0
2008	77,027.0	25,938.0	1.2454	102242.9	10.2	51,089.0
2009	46,319.0	27,503.0	1.2340	70493.3	2.4	18,816.0
2010	61,658.0	31,881.0	1.2512	92978.2	2.4	29,777.0
2011	23,254.0	13,664.0	1.2565	47549.5	15.9	9,590.0
2012	76,893.0	32,243.0	1.2533	112591.0	6.1	44,650.0
2013	58,442.6	43,242.9	1.2503	79952.6	2.6	15,199.7
2014	24,511.0	38,631.7	1.3312	43030.2	2.4	-14,120.7
2015	14,996.9	22,684.5	1.3937	29270.1	8.9	-7,687.6
2016	9,402.0	12,047.0	1.4412	32260.0	25.9	-2,645.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة. الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة

## المبحث الثالث- التوزيع الجغرافي وهيكل الواردات في الاقتصاد الليبي.

### مقدمة:-

إن عدم التنوع في مصادر الدخل والاعتماد على سلعة مثل النفط الخاضعة للتقلبات الحادة في السوق العالمية تجعل الاقتصاد أكثر تأثراً بمخاطر التقلبات في سوق النفط باعتبار إن النفط المصدر الوحيد في ليبيا , حيث يوضح التوزيع الجغرافي للواردات عدد الدول التي تدخل في تبادل تجاري مع ليبيا مقابل تصدير النفط والتي أغلبها من الدول الأوروبية .

### الجدول رقم(7) التوزيع الجغرافي للواردات في ليبيا خلال الفترة 1990-1997م

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
بلجيكا	41948068	30910559	29466687	37201904	21631448	48159992	55796335	38663484
الدنمارك	9665375	6572402	5398388	14686890	9916186	8029842	3978631	7574215
فرنسا	111324440	93623746	76519479	72988791	80342390	93948168	93576448	132125963
ألمانيا	221140492	196974933	187368025	217500353	176958186	216512647	252521053	274473154
اليونان	21915716	18309904	16906857	14339606	12499236	26225075	19931019	26702885
أيرلندا	14448378	7084335	17550241	9847334	9424586	15835118	20430984	28932016
إيطاليا	279678686	326105387	289633391	322944573	253094280	273197528	339113839	337342383
هولندا	84532995	58177257	44289150	52432275	43149406	67785977	55872236	54183031
البرتغال	2461672	444743	281345	352344	658374	113717	1336590	1058065
إسبانيا	145057398	13471753	10754829	23371621	40599031	42759978	47045919	56833841
المملكة المتحدة	127388525	124179545	101876637	143022643	118195452	133094563	147913904	166850658
النمسا	29267726	43612390	15423904	23364895	22563935	24256014	51153465	19582923
فنلندا	37555853	3803088	3467290	3383228	1302393	3942379	3141091	3491991
السويد	24916839	19425629	16380235	16236495	11584645	32343139	34251026	35946796
لوكسمبورج	168422	141227	19160	71919	27399	0	0	0
<b>المجموع</b>	<b>987118926</b>	<b>942836898</b>	<b>815335618</b>	<b>951746871</b>	<b>801946947</b>	<b>986204137</b>	<b>1126062540</b>	<b>1183761405</b>

المصدر: مصرف ليبيا المركزي-إدارة البحوث والإحصاء (النشرة الاقتصادية)، المجلد 54-العدد الرابع-2000

الجدول رقم (8) التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال السنوات (1998-2003) القيمة بآلاف الدينانير الليبية

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
بلجيكا	39194692	31713321	35131510	156971659	77935965	131131182
الدنمارك	9471658	6211249	5038827	4947633	10540948	40802251
فرنسا	122242110	106026127	104540851	116777118	246401056	355212968
ألمانيا	239021080	279144130	225613516	347188218	626398922	629631417
اليونان	22758714	17851608	14047057	9711789	43361365	61749277
أيرلندا	2915125	6836625	6838998	9577148	9746840	18295922
إيطاليا	476393248	352087981	365290148	647206905	1360012052	1199042663
هولندا	36554265	38079371	44567619	68246269	100936528	90472823
البرتغال	505930	274757	537143	1977218	919983	706651
إسبانيا	103226551	53976999	62284872	48186776	106783383	83445317
المملكة المتحدة	168420343	123857903	110644879	150323222	392681460	389513011
النمسا	22525553	20933024	40522366	25768204	47412384	23223758
فنلندا	1554654	2899254	2005951	979115	30102521	8009128
السويد	16601242	29214036	24936829	37571862	51284857	29320634
لوكسمبورج	21126	758942	60071	123936	435161	89284
<b>المجموع</b>	<b>1261406291</b>	<b>1069865327</b>	<b>1042060637</b>	<b>1625557072</b>	<b>3104953425</b>	<b>3060646286</b>

المصدر: مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والإحصاء، (النشرة الاقتصادية)، المجلد 48 - العدد الرابع - 2006

من خلال التوزيع الجغرافي للواردات يتضح أن إجمالي الواردات خلال السنوات (1990-2003) مصدرها الاتحاد الأوروبي، حيث تضمنت هذه الواردات السلع والمواد الغذائية والحيوانات الحية والمواد الخام والمواد الكيماوية والآلات ووسائل النقل وأكثر هذه الواردات مصدرها عدد من الدول الصناعية الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا.

الجدول رقم (9) التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال السنوات (2006\_2004) القيمة بآلاف الدينانير الليبية.

2006	2005	2004	السنوات البلدان المستورد منها
1610352	1593374	1031602	الاتحاد الأوروبي
784104	946903	1511520	إيطاليا
673756	742638	994121	ألمانيا
518705	568166	615771	كوريا الجنوبية
232716	414086	333757	فرنسا
400159	319839	270845	الصين الشعبية
334133	294601	171942	مصر
291464	273769	340016	المملكة المتحدة
448823	248301	686575	اليابان
417751	236566	205113	أمريكا
89380	232944	212417	الهند
377346	171291	191229	تونس
230701	161257	145502	تركيا
122664	156054	130177	الأرجنتين
81671	137645	54798	سويسرا
113528	134548	106076	البرازيل
0	124528	154624	بلجيكا
0	85692	101982	مالطا
106955	0	0	اليونان
93634	0	0	أوكرانيا
61084	85391	4980	تاييلاند
68173	79950	121173	إسبانيا
74208	75525	94062	هولندا
<b>7131307</b>	<b>7083068</b>	<b>7478282</b>	<b>مجموع البلدان أعلاه</b>
<b>803415</b>	<b>870473</b>	<b>776885</b>	<b>بلدان أخرى</b>
<b>7934722</b>	<b>7953541</b>	<b>8255167</b>	<b>المجموع الكلي</b>

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء (النشرة الاقتصادية)، المجلد 54- العدد الرابع 201، المجلد 58 - العدد الأول 2018م.

من خلال التوزيع الجغرافي للواردات خلال السنوات (2004-2005-2006) تبين أنه خلال عام 2004 تم استيراد حوالي 90% من قيمة إجمالي الواردات الليبية التي كان مصدرها الدول الإحدى والعشرين الواردة بالجدول السابق، وفي سنة 2005، 2006، تم استيراد حوالي 89% من البلدان السابقة في الجدول أعلاه باستثناء اليونان و أوكرانيا في سنة 2004 و 2005م، و بلجيكا و مالطا في 2006م لم تستورد منها ليبيا أي منتجات ، ومن حيث الأهمية النسبية فقد طرأ عليها تغير ملحوظ، فقد تصدر الاتحاد الأوروبي قائمة أهم البلدان المستورد منها، حيث بلغ نسبة ما استورد منها حوالي 20.3% في عام 2006، على العكس تماما مع الانخفاض الذي سجل بالنسبة إلى ايطاليا وألمانيا وفرنسا، حيث سجل الانخفاض العام بحوالي 22% خلال 2006 مقارنة بسنة 2005 م.

الجدول رقم (10) التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال السنوات (2007-2017) القيمة بآلاف  
الدنانير الليبية.

Item	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البلد
<b>Total Imports</b>	8,059	9,017	18,703	24,933	33,194	25,855	10,526	28,404	21585	19942	13119	إجمالي الواردات
<b>Advanced Economies</b>	2,785	3,500	8,355	12,074	16,298	11,807	4,365	16,175	12845	12400	8165	البلدان المتقدمة
<b>Euro Area</b>	1,668	1,562	6,440	8,536	11,562	7,907	3,133	10,904	8697	8397	5537	منطقة اليورو
Austria	21	36	110	169	196	127	44	215	180	153	109	النمسا
Belgium	59	64	204	329	392	423	157	393	300	229	190	بلجيكا
France	115	121	1190	488	1436	956	538	1879	1123	789	780	فرنسا
Germany	235	240	596	999	1768	1182	527	1683	1723	1660	1008	ألمانيا
Greece	76	92	251	410	1259	1371	287	961	395	216	262	اليونان
Italy	552	535	2501	4119	4340	2098	930	4499	3748	4270	2457	إيطاليا
Malta	44	33	152	183	216	214	74	140	124	89	83	مالطا
Netherlands	123	100	331	460	784	684	309	462	443	352	349	هولندا
Portugal	8	18	33	46	65	37	22	71	54	28	14	البرتغال
Spain	385	239	900	1066	837	611	194	452	417	401	172	إسبانيا
Others	49	83	173	268	269	175	48	126	150	176	68	أخرى
<b>Australia</b>	2	3	7	29	15	42	13	40	13	50	16	استراليا
<b>Canada</b>	15	13	35	100	171	213	68	333	248	132	210	كندا
<b>Korea</b>	472	1200	825	1248	1487	1492	243	1956	1,358	903	442	كوريا
<b>Switzerland</b>	44	64	163	358	523	318	144	141	155	290	255	سويسرا
<b>United Kingdom</b>	225	190	222	340	469	336	160	687	707	553	489	المملكة المتحدة
<b>United states</b>	199	278	331	743	1135	760	386	922	733	793	561	الولايات المتحدة الأمريكية
<b>Other</b>	160	190	333	720	855	593	443	915	613	745	623	أخرى
<b>Emerging &amp; Dev&gt; Economies</b>	5274	5517	10266	12734	16892	14048	6161	12230	8740	7542	4954	الدول النامية
<b>Developing Asia</b>	1445	1738	3348	3752	4595	3815	1242	3634	2863	2434	1527	آسيا النامية
China .P.R .Mainland	1085	1301	2877	3014	3943	3315	970	2828	2203	1785	950	الصين
India	145	161	186	274	410	255	71	227	229	123	135	الهند
Malaysia	19	61	30	33	3	64	11	93	94	113	83	ماليزيا
Others	195	214	254	431	239	181	190	456	337	413	359	أخرى
<b>Europe</b>	2798	2809	3242	4345	5790	4411	1388	3732	2856	1726	1295	أوروبا
Turkey	908	934	2156	2878	3847	2965	1003	2679	1979	1182	708	تركيا
Others	1890	1875	1085	1467	1943	1446	386	1053	877	544	587	أخرى

<b>Mid .East ,N</b>												الشرق الأوسط،
<b>Africa&amp;</b>	742	717	3280	3785	5428	4944	3239	3919	2582	2662	1615	شمال إفريقيا
<b>Pakistan</b>	274	275	849	1379	2238	1983	745	1675	1102	883	269	باكستان
Egypt	19	24	52	57	81	95	29	66	43	37	37	مصر
Jordon	29	35	95	51	130	111	40	52	45	70	46	الأردن
Morocco	57	43	148	127	119	120	110	87	53	78	60	المغرب
Saudi	13	13	872	803	627	629	573	459	278	409	312	السعودية
Syrian	220	236	820	933	1915	1697	1474	1323	913	951	766	سوريا
Tunisia	58	58	167	142	135	135	123	98	60	88	67	تونس
Emirates	70	33	277	292	182	175	144	160	88	146	58	الإمارات
Others												أخرى
<b>Saharan</b>												<b>منطقة</b>
<b>African</b>	14	19	65	60	65	52	55	62	48	26	33	إفريقيا جنوب
												الصحراء
<b>Western</b>												<b>نصف الكرة</b>
<b>Hemisphere</b>	274	253	333	792	1016	825	237	883	391	694	484	الغربي
Argentina	48	86	108	245	149	131	82	189	121	212	135	الأرجنتين
Brazil	138	122	225	547	701	586	137	633	218	410	263	البرازيل
Other	88	44	83	124	166	111	20	63	53	73	87	أخرى

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء (النشرة الاقتصادية)، المجلد 54- العدد الرابع 201، المجلد 58 العدد الأول 2018

من التوزيع الجغرافي للواردات خلال السنوات (2007-2017) نلاحظ أن أكثر الموارد المستوردة كانت من الدول الصناعية المتقدمة، وهي: ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والمملكة المتحدة وإيطاليا، ثم تأتي الدول النامية ودول آسيا في المركز الثاني من حيث نسبة الواردات، ثم دول نصف الكرة الغربي وإفريقيا.

## الفصل الرابع

النموذج القياسي لقياس أثر سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار  
الأمريكي على كمية الواردات من السلع والخدمات في ليبيا

المبحث الأول- الإطار النظري للربط بين سعر صرف الدينار الليبي مقابل  
الدولار الأمريكي على كمية الواردات من السلع والخدمات.

المبحث الثاني- نتائج التقدير للنموذج المقترح للفترة (1990-2016)م.

المبحث الثالث- تحليل التكامل المشترك واتجاه السببية .



## الفصل الرابع

### النموذج القياسي لقياس أثر سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي على كمية

#### الواردات من السلع والخدمات في ليبيا

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، يتضمن المبحث الأول الإطار النظري للنموذج الذي سيتم تقديره لدراسة أثر سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي على كمية الواردات من السلع والخدمات في ليبيا، في حين يتضمن المبحث الثاني نتائج التقدير للنموذج المقترح باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وتفسيرها وفقاً لفترة الدراسة (1990-2016).

أما المبحث الثالث فسيتناول حساسية التحليل الذي سيتضمن دراسة لتتبع أثر التغيرات في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي على كمية الواردات من السلع والخدمات للسنوات من 1990م إلى 2016م، أولاً باستخدام تحليل التكامل المشترك لجوهانسون ( Cointegration analysis of Johanson)، أما الجانب الثاني من المبحث الثالث فسيتناول اختبار اتجاه السببية بين سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية وكمية الواردات من السلع والخدمات باستخدام اختبار سببية قرانجر (Granger causality test)، وذلك لتحسين جودة النتائج والتأكد من صحة النتائج المتحصل عليها بالمبحث الثاني.

#### المبحث الأول - الإطار النظري للربط بين سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار

##### الأمريكي على كمية الواردات من السلع والخدمات

الإطار النظري لدراسة العلاقة بين أسعار الصرف وكمية وحجم الواردات يعتمد على آلية الانتقال من الأسعار إلى الأسواق (Pricing-to-Market mechanism) التي تم استخدامها من قبل Jong and Suzette (2018).

بناء على ذلك فإن أسعار الواردات تكون نتيجة لقرارات التسعير الأمثل للموردين والعارضين للسلع والخدمات في السوق العالمي، عليه فإن:

$$\frac{eP^*}{P_m} = J\left(\frac{c}{P}, \frac{eP^*}{P}\right) \dots\dots\dots(1)$$

حيث إن:

$e$  سعر الصرف الرسمي.

$P^*$  مستوى الأسعار الأجنبية (الرقم القياسي لأسعار الصادرات).

$P_m$  مستوى أسعار الواردات في البلد المصدر (الرقم القياسي لأسعار الواردات).

$P$  مستوى الأسعار المحلية.

$\frac{c}{p}$  تكلفة وحدة العمل.

و  $\frac{eP^*}{Pm}$  سعر الصرف الحقيقي الفعال.

وبما أن الدراسة تهدف إلى تحليل أثر سعر الصرف في أسعار الواردات، وبالتالي كمية وحجم السلع والخدمات المستوردة، فإن معادلة الواردات يمكن صياغتها على النحو التالي:

$$M = \int \left( \frac{eP^*}{Pm}, Y, P \right) \dots \dots \dots (2)$$

حيث إن:

$M$  كمية الواردات من السلع والخدمات.

$Y$  مستوى الطلب المحلي.

$P_m$  مستوى أسعار الواردات في البلد المصدر.

$P$  مستوى الأسعار المحلية.

من خلال المتطابقة (2) يتضح جلياً بأن حجم الواردات وكميتها، في ثبات سعر الصرف وعدم تشجيع أو تنوع الإنتاج والصادرات، وغياب دور القطاع الخاص وانعدام التنافسية في الاقتصاد الوطني، يكون الدور الأكبر في التأثير في حجم وكمية الواردات وأسعارها في السوق المحلي على مستوى الطلب المحلي وسعر الصرف الحقيقي الفعال.

## المبحث الثاني- نتائج التقدير للنموذج المقترح للفترة (1990-2016)م.

بالإشارة لما تم عرضه بالمبحث الأول، يمكننا اعتماد النموذج القياسي التالي لدالة الواردات التي توضح علاقة سعر الصرف الحقيقي الفاعل بكمية وحجم الواردات في الاقتصاد الليبي، كما يلي:

$$LIMC_t = c_0 + c_1LREP_t + c_2LGDPPC_t + c_3LBMX_t + c_4LCPI_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث إن:

$IMC_t$ : تشير إلى حجم الواردات وكميتها من السلع والخدمات.

$REP_t$ : تشير إلى سعر الصرف الحقيقي الفعال والمشتق من المعادلة (1) الذي يتم الحصول عليه من المعادلة التالية:

$$REP = \frac{eP^*}{Pm} = e \frac{IX}{IM} \dots \dots \dots (4)$$

حيث  $e \frac{IX}{IM}$  سعر الصرف الرسمي مضروباً في الرقم القياسي لأسعار الصادرات مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار الواردات، وذلك للأخذ في الحسبان قيمة سعر الصرف الرسمي، الموزعة ما بين أسعار الصادرات والواردات من السلع الوسيطة والنهائية، باعتبار أن سعر الصرف الرسمي ثابت في الاقتصاد الليبي، وإن استخدام سعر الصرف الرسمي ربما يؤدي إلى نتائج غير واقعية أو مظلمة. وفقاً للنظرية الاقتصادية، ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، أي انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات من السلع والخدمات ما يؤدي إلى انخفاض في الطلب على الواردات من السلع والخدمات في السوق المحلي، وبافتراض ثبات سعر الصرف الرسمي، فإن المحصلة النهائية هي انخفاض في كمية الواردات وحجمها ( $c_1 < 0$ ).

$GDPPC_t$ : تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي الشخصي بالأسعار الجارية، وهو متغير يستخدم في النموذج لقياس حجم السوق أو الطلب في السوق المحلي. فالنظرية الاقتصادية تشير إلى أنه بزيادة حجم السوق يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، والتي تنعكس في ارتفاع الطلب على السلع المستوردة سواء النهائية أو الاستثمارية (الوسيطة)، وباعتبار أن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد يعتمد في استهلاكه

وإنتاجه على السلع المستوردة فإننا نتوقع مع زيادة حجم السوق يرتفع الطلب الكلي، ومن ثم يزداد الطلب على الواردات ( $c_2 > 0$ ).

$BMX_t$ : تشير إلى القوة الشرائية للدينار الليبي في السوق الأمريكي، هذا المتغير يستخدم لقياس القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي من خلال قوة الدينار الليبي في السوق العالمية، وفقا للنظرية الاقتصادية بزيادة القوة الشرائية للعملة المحلية في السوق العالمية تزداد عدد الوحدات التي يمكن شراؤها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية بالمقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى المنافسة في السوق العالمي، فإننا نتوقع بزيادة القوة الشرائية للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية فإن المحصلة النهائية ارتفاع في الطلب على الواردات ( $c_2 > 0$ ).

$CPI_t$ : تشير إلى التضخم مقياس بالرقم القياسي لتكلفة المعيشة، هذا المتغير يستخدم لقياس أسعار الواردات في السوق غير الرسمي.

وفقا للنظرية الاقتصادية، فارتفاع المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، أي ازدياد عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل الحصول على وحدة واحدة من السلع والخدمات في السوق العالمي، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة في السوق المحلي، والمحصلة النهائية انخفاض في الطلب على الواردات نتيجة إلى ارتفاع تكلفة الواردات من السلع والخدمات ( $c_1 < 0$ ).

$\varepsilon_t$ : تشير إلى المتغير العشوائي، الذي يفترض أن له توزيعا طبيعيا وبمتوسط مستقل يساوي الصفر وتباينا ثابتا.

$L$ : تشير إلى الصيغة اللوغارتمية، وذلك لقياس مرونة الواردات للتغيرات التي تحدث في أسعار الصرف، وكذلك لتقادي المشاكل التي قد تصاحب عملية القياس مثل تناسق قيم المتغيرات المستخدمة.

$t$ : تشير إلى الزمن.

## أولاً: نتائج التقدير للفترة (1990-2016) م

يوضح الجدول (11) الملخص الإحصائي للمتغيرات المستخدمة في التقدير، بينما يعرض الجدول (12) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة ومتغير الواردات (*IMC*) كمتغير تابع. تعرض مصفوفة الارتباط الموضحة بالجدول (12) توقعات العلاقة المبدئية بين المتغيرات المستخدمة في التقدير. فتشير مصفوفة الارتباط إلى قوة علاقة الارتباط بين متغير سعر الصرف الحقيقي الفعال (*REP*) والواردات (*IMC*) التي تصل إلى حوالي 52%، أما متغير حجم الطلب في السوق المحلي (*GDPPC*) فتصل نسبة ارتباطه بمتغير الواردات إلى حوالي 61%.

### جدول (11) يشير إلى نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في التقدير (1990-2016)

	descriptive statistics				
	LIMC	LREP	LGDPCC	LBMX	LCPI
Mean	23.20792	-0.644492	8.840135	-1.457122	4.564985
Median	23.01005	-0.810832	8.774454	-1.487220	4.537502
Maximum	24.47193	0.949036	9.573773	-0.355247	5.229059
Minimum	22.38069	-1.892653	8.216912	-2.551046	4.043772
Std. Dev.	0.661281	0.936841	0.358402	0.796639	0.260045
Skewness	0.481288	0.297265	0.398710	0.046114	0.451357
Kurtosis	1.944111	1.765366	2.401132	1.494754	3.347798
Jarque-Bera	2.296634	2.112512	1.118838	2.558556	1.052839
Probability	0.317170	0.347755	0.571541	0.278238	0.590716
Sum	626.6140	-17.40127	238.6836	-39.34229	123.2546
Sum Sq. Dev.	11.36960	22.81944	3.339748	16.50048	1.758206
Observations	27	27	27	27	27

يشير الجدول (12) إلى أن نسبة الارتباط بين متغير قوة الدينار الليبية مقابل الدولار الأمريكي والواردات تصل إلى حوالي 80% وهي قوية جدا بالمقارنة ببقية المتغيرات المستخدمة، أما متغير التضخم فإنه يرتبط بمتغير الواردات بنسبة 45%. كذلك يشير الجدول (12) إلى أن كل المتغيرات المستخدمة ذات

معنوية إحصائية مهمة تصل إلى 1% لكل المتغيرات المستخدمة ما عدا متغير التضخم (CPI) فإنه معنوي عند مستوى معنوية 5%.

جدول (12) يشير إلى نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في التقدير (1990-2016)

Correlation Matrix					
	LIMC	LREP	LGDPPC	LBMX	LCPI
LIMC	1.000000				
LREP	0.517975	1.000000			
t-Statistic	3.027695	-----			
Prob.	0.0056	-----			
LGDPPC	0.613633	0.509411	1.000000		
t-Statistic	3.885760	2.959889	-----		
Prob.	0.0007	0.0066	-----		
LBMX	0.804079	0.661900	0.319492	1.000000	
t-Statistic	6.762404	4.415067	1.685818	-----	
Prob.	0.0000	0.0002	0.1043	-----	
LCPI	0.453569	0.128360	-0.022589	0.757908	1.000000
t-Statistic	2.544648	0.647152	-0.112973	5.808958	-----
Prob.	0.0175	0.5234	0.9110	0.0000	-----

أما الجدول (13) فيعرض نتائج تقدير النموذج القياسي لدالة الواردات وعلاقتها بمتغير سعر الصرف الحقيقي الفعال وبقية المتغيرات المستقلة المستخدمة في القياس، بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للفترة من 1990 إلى 2016 م.

قبل مناقشة نتائج القياس يجب التأكد بأن طريقة المربعات الصغرى تكون ملائمة لتقدير النموذج من خلال اختبارات الكشف عن تحقق شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية بالنسبة إلى سلسلة البواقي.

ففي الصفوف الأخيرة من الجدول (13) نلاحظ أن سلسلة البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً كما يشير إلى ذلك اختبار (Normality test for Jarque-Bera)، كذلك اختبار (Breusch-Godfrey) يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي التسلسلي لسلسلة البواقي، أما اختبار (Arch) فإنه يشير إلى ثبات التباين، وبذلك تتحقق شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى وفقاً للنموذج المقترح لقياس العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والواردات.

**جدول (13) يشير إلى نتائج تقدير النموذج القياسي للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والواردات كمتغير تابع طريقة المربعات الصغرى (OLS)، للفترة من 1990 إلى 2016م**

Dependent Variable: LIMC		Sample:	Included observations: 27	
Method: Least Squares		1990 2016		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	27.05683	2.247311	12.03965	0.0000
LREP	-0.538110	0.084180	-6.392399	0.0000
LGPPC	0.779789	0.124422	6.267270	0.0000
LBMX	1.459925	0.150430	9.705007	0.0000
LCPI	-1.963175	0.350056	-5.608175	0.0000
R-squared	0.928487	Mean dependent var		23.20792
Adjusted R-squared	0.915485	S.D. dependent var		0.661281
F-statistic	71.40935	Prob(F-statistic)		0.000000
Prob(F-statistic)	0.000000			
Normality test (Jarque-Bera)	0.115391	Prob.		0.943937
Serial Correlation LM test (Breusch-Godfrey)	F-statistic	1.395839	Prob. F (2,20)	0.2707
	Obs*R-squared	3.307141	Prob. Chi-Square (2)	0.1914
Heteroskedasticity Test: ARCH	F-statistic	1.158235	Prob. F (1,24)	0.2925
	Obs*R-squared	1.196988	Prob. Chi-Square (1)	0.2739

تشير النتائج المعروضة بالجدول (13) إلى أهمية المتغيرات المستقلة المستخدمة بنموذج التقدير كما يوضح ذلك اختبار الإحصائي فيشر (F-test) الذي يوضح احتمالية أن المتغيرات المستقلة غير قادرة على تفسير الاختلافات في المتغير التابع تكون مساوية للصفر. كذلك يشير معامل التحديد المصحح

( $\bar{R}^2$ ) بأن سعر الصرف الحقيقي الفعال والنتاج المحلي الإجمالي والقوة التنافسية للدينار الليبي والتضخم بإمكانها تفسير حوالي 92% من التغيرات التي تحدث في الواردات.

من الجدول (13) يتضح أن كل المتغيرات المستقلة لها نفس الإشارة المتوقعة وذات معنوية إحصائية مهمة.

فالنتائج تشير إلى أن متغير سعر الصرف الحقيقي الفعال (REP) - كمتغير يعبر عن سعر صرف الدينار الليبي الحقيقي مقابل العملات الأجنبية - يرتبط عكساً مع الطلب على الواردات من السلع والخدمات، وهو ما يؤكد صحة النظرية الاقتصادية كما ذكرنا سابقاً. فزيادة سعر الصرف الحقيقي الفعال بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات من السلع والخدمات بحوالي 54%، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

النتاج المحلي الإجمالي الشخصي (GDPPC)، كمتغير يعبر عن حجم السوق أو طلب السوق المحلي على الواردات فيرتبط إيجابياً بالطلب على الواردات وهو ما يؤكد ما جاءت به النظرية الاقتصادية والدراسات العملية السابقة، فزيادة حجم أو طلب السوق بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بحوالي 78%، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

كذلك متغير القوة التنافسية أو قوة الدينار الليبي في السوق العالمية (BMX) يرتبط إيجابياً بالطلب على الواردات كما توقعنا سابقاً، أي كلما ارتفعت قيمة الدينار الليبي في السوق العالمية مقابل العملات الأجنبية الأخرى أدى إلى ارتفاع الطلب الكلي، وبما أن الاقتصاد الليبي يتميز بدرجة انفتاح عالية ومستورد صافٍ للسلع والخدمات سواء الوسيطة أو النهائية، فزيادة قيمة الدينار الليبي بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بنسبة 146% (وتعد هذه النسبة عالية جداً مقارنة بقيمة المتغيرات المستخدمة في تفسير الطلب على الواردات في الاقتصاد الليبي)، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

إما متغير الرقم القياسي للأسعار (CPI)، كمتغير مستخدم لقياس التضخم وأثره في الطلب على الواردات، فإن النتائج تشير إلى ارتباطه عكسياً بالطلب على الواردات في السوق المحلي، وهو ما يؤكد أيضاً ما وضحته النظرية الاقتصادية، فارتفاع نسبة التضخم بحوالي 1% ستؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات من السلع والخدمات بنسبة 196% (وتعد هذه النسبة الأعلى مقارنة بقيمة المتغيرات المستخدمة في تفسير الطلب على الواردات في الاقتصاد الليبي)، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.



ثانياً: نتائج التقدير للفترة (1990-2016)م وتأثير صدور قرار تغيير سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في سنة 2002 م

سيتم اختبار النموذج بإضافة متغير صوري، نرسم له بالرمز  $(DV)$ ، الذي يعكس قرار تغيير سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في سنة 2002 م، الذي سيأخذ القيمة صفراً للفترة من 1990 إلى 2001 م، والقيمة واحد للفترة من 2002 إلى 2016 م، أما الهدف من الاختبار فهو قياس مدى تأثير قرار تغيير سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في حجم وكمية الواردات من السلع والخدمات، أي دالة الطلب على الواردات في ليبيا.

كذلك سيتم إضافة متغير جديد، يرمز له بالرمز  $(LRDV)$  وهو عبارة عن مضروب سعر الصرف الحقيقي الفعال  $(LREP)$  في المتغير الصوري  $(DV)$ . وسيستخدم هذا المتغير لتمثيل حد التفاعل المشترك (interaction term) بين سعر الصرف الحقيقي الفعال وقرار تغيير سعر الصرف، وأثره على حجم وكمية الواردات من السلع والخدمات. وستكون المعادلة القياسية للواردات على الشكل التالي:

$$LIMC_t = c_0 + c_1LREP_t + c_2LGDPPC_t + c_3LBMX_t + c_4LCPI_t + c_5DV_t + c_6LRDV_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

من النموذج (5) المقترح، ستكون لدينا ثلاث حالات لتقييم أثر سعر الصرف الحقيقي الفعال في حجم وكمية الواردات من السلع والخدمات:

1. إذا كان  $(c_1)$  و  $(c_6)$  كلاهما يحمل إشارة موجبة (سالبة) في معادلة الواردات، فإن سعر الصرف الرسمي الفعال له أثر فعال له أثر موجب (سالبة) في حجم الواردات وكميتها.
2. إذا كانت  $(c_1)$  موجبة ولكن  $(c_6)$  سالبة في معادلة الواردات، فإن سعر الصرف الرسمي الفعال له أثر موجب في حجم الواردات وكميتها، ولكن هذا الأثر يقل مع التحسن في قدرة الاقتصاد على تجاوز أو امتصاص التغيرات في رفع سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية.
3. إذا كانت  $(c_1)$  سالبة ولكن  $(c_6)$  موجبة في معادلة الواردات، فإن البلد يجب أن تحقق حداً معيناً من النمو الاقتصادي، حتى يكون لرفع سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية أثر موجب في حجم الواردات وكميتها.

يمكن حساب الحد الحرج لحجم الواردات وكميتها (حد التفاعل المشترك) الذي يتجاوزه يستطع البلد تغيير سعر الصرف الرسمي سواء بالرفع أو الخفض، وذلك بأخذ القيمة المطلقة للمشتقة الجزئية الأولى لمتغير سعر الصرف الحقيقي الفعال ( $LREP$ ) بالنسبة إلى متغير الواردات ( $LIMC$ )، كما يلي:

$$\left(\frac{\partial LIMC}{\partial LREP}\right) = c_1 + c_6 LRDV = 0 \dots \dots \dots (6)$$

$$LRDV = |-c_1/c_6| \dots \dots \dots (7)$$

جدول (14) يشير إلى نتائج تقدير النموذج القياسي للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والواردات كمتغير تابع، بعد صدور قرار تغيير سعر الصرف الرسمي، طريقة المربعات الصغرى ( $OLS$ )، للفترة من 1990 إلى 2016م

Dependent Variable: LIMC		Sample:	Included observations: 27	
Method: Least Squares		1990 2016		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.93480	2.452586	6.904877	0.0000
LREP	-0.598416	0.117612	-5.088069	0.0001
LGDPPC	1.187716	0.124378	9.549249	0.0000
LBMX	0.559446	0.207492	2.696230	0.0139
LCPI	-0.966314	0.295592	-3.269081	0.0038
DV	1.107445	0.209521	5.285601	0.0000
LRDV	-0.101488	0.156792	-0.647278	0.5248
R-squared	0.971505	Mean dependent var		23.20792
Adjusted R-squared	0.962956	S.D. dependent var		0.661281
F-statistic	113.6447	Prob(F-statistic)		0.000000
Normality test (Jarque-Bera)	0.205761		Prob.	0.902235
Serial Correlation LM test (Breusch-Godfrey)	F-statistic	0.778193	Prob. F (2,18)	0.4741
	Obs*R-squared	2.148783	Prob. Chi-Square (2)	0.3415
Heteroskedasticity Test: ARCH	F-statistic	1.954915	Prob. F (1,24)	0.1748
	Obs*R-squared	1.958311	Prob. Chi-Square (1)	0.1617

تشير النتائج بالجدول (14) إلى أن سلسلة البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً كما يشير إلى ذلك اختبار (Normality test for Jarque-Bera)، كذلك اختبار (Breusch-Godfrey) يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي التسلسلي لسلسلة البواقي، أما اختبار (Arch) فإنه يشير إلى ثبات التباين، وبذلك تتحقق شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى وفقاً للنموذج المقترح لقياس العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والواردات. كما تشير النتائج إلى أهمية المتغيرات المستقلة المستخدمة بنموذج التقدير، كما يوضح ذلك اختبار الإحصائي فيشر (F-test) الذي يوضح أن احتمالية المتغيرات المستقلة غير قادرة على تفسير الاختلافات في المتغير التابع تكون مساوية للصفر. كذلك يشير معامل التحديد المصحح ( $\bar{R}^2$ ) إلى أن المتغيرات المستقلة بإمكانها تفسير حوالي 96% من التغيرات التي تحدث في الواردات، وأن كل المتغيرات المستقلة لها نفس الإشارة المتوقعة وذات معنوية إحصائية مهمة، ما عدا متغير التفاعل المشترك بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والمتغير الصوري (LRDV).

من الجدول (14) نلاحظ بأن معامل (LREP) سالب ومعامل (LRDV) سالب الإشارة، ما يعني بأن تغيير سعر الصرف الحقيقي الفعال له أثر عكسي أو سالب على كمية الواردات وحجمها من السلع والخدمات.

من النتائج المعروضة بالجدول يمكننا حساب الحد الحرج لحجم الواردات وكميتها الذي يمكن الاعتماد عليه في تغيير سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بإتباع التطبيق في المعادلتين (6 و 7)، حيث إن كانت ( $c_1 = -0.598$ ) و ( $c_6 = -0.101$ )، فإن (LRDV = 5.896).

بما أن قيمة الحد الحرج في الصيغة اللوغارتمية وتحويلها إلى الصيغة الرقمية العادية تكون (LRDV) تساوي (787045.789) مليون دولار أمريكي. وبهذا فعلى السلطات التدخل في تغيير سعر الصرف في حالة تجاوزت قيمة الواردات من السلع والخدمات قيمة الحد الحرج للواردات.

قد يتساءل البعض حول قدرة النموذج المقترح في تفسير العلاقة قصيرة المدى والطويلة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والطلب على الواردات. لذلك سنقوم في المبحث التالي باختبار تحليل التكامل المشترك لجوهانسون، للحصول على نتائج أكثر دقة وحسماً في تفسير العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال وحجم الواردات وكميتها في الاقتصاد الليبي في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة (1990-2016).

## المبحث الثالث- تحليل التكامل المشترك واتجاه السببية

أولاً: تحليل التكامل المشترك لجوهانسون (Cointegration analysis of Johanson)

إن طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) تعد من طرائق القياس التي تتميز بقياس أثر متغير ما (مستقل) أو عدد من المتغيرات المستقلة في متغير تابع ما، ولكنه لا يمكن الاعتماد عليها، وأنها لا تصلح في تتبع أثر متغير ما (مستقل) أو عدد من المتغيرات المستقلة في متغير تابع ما، سواء في الأجل القصير أو الطويل بناء عليه، فإنه من الطرائق الشائعة والمستخدمه في قياس تتبع أثر تغير متغير ما في آخر هي طريقة التكامل المشترك. فالتكامل المشترك يعني أنه إذا كان لدينا سلسلتان زمنيتان وبافتراض أنهما يتميزان بمزيج خطي معين فإنهما احتمالياً يكونان مستقران، وإذا تحققت صفة الإستقرارية فإن السلسلتين الزمنيتين تتصفان بالتكامل المشترك، الذي يعني أن السلسلتين لن تبتعدان عن بعضهما كثيراً في الأجل الطويل.

ولتطبيق تحليل التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen Approach, 1990) تتبع ست خطوات رئيسية كما يلي:

1. اختبار استقرارية المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي، وذلك بتطبيق اختبارات جذر الوحدة (Unit-root tests).
2. تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة في النموذج (Optimal lag length on the model).
3. اختيار النموذج الأمثل فيما يتعلق بوجود المقطع الثابت أو متجه زمني، أما في الأجل الطويل (معادلة التكامل المشترك CE) أو القصير (معادلة VAR) أو كلاهما.
4. تحديد رتبة مصفوفة المتغيرات أو عدد متجهات التكامل المشترك.
5. اختبار ضعف خارجية المتغيرات Weak exogeneity.
6. اختبار القيود الخطية المفروضة في متجهات التكامل المشترك.

أولاً: اختبارات جذر الوحدة (Unit-root tests)

لاختبار جذر الوحدة (Unit root)، أي مدى استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى أو الفرق الأول، سنستخدم اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dickey-Fuller Test) واختبار فيليبس-بيرون (Philips-Perron Test). (تم استبعاد متغير التضخم مقياس بالرقم القياسي للأسعار من تحليل التكامل

المشترك لأنه غير مستقر بالفرق الأول وبالتالي غير مطابق لتطبيق شروط طريقة التكامل المشترك لجوهانسون، نتائج الاختبار مرفقة بالملحق رقم (3)).

تشير اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) المعروضة بالجدولين (15 و 16) إلى أن كل المتغيرات المستخدمة مستقرة عند الفرق الأول، أي عند المستوى  $(I/I)$ ، وبهذا يمكننا الانتقال إلى المرحلة الثانية لاختبار التكامل المشترك (Cointegration Tests).

**جدول (15) يشير إلى نتائج اختبار جذر الوحدة (فيليبس بيرون) لمتغيرات النموذج المقترح للفترة من 1990م إلى 2016**

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
		At Level				At First Difference			
		LIMC	LREP	LGDPPC	LBMX	d(LIMC)	d(LREP)	d(LGDPPC)	d(LBMX)
With Constant	t-Statistic	-1.28	-1.29	-2.23	-0.15	-3.91	-4.10	-6.12	-5.98
	Prob.	0.623	0.620	0.202	0.934	0.006	0.004	0.000	0.000
		n0	n0	n0	n0	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.49	-0.83	-2.08	-2.92	-3.81	-4.23	-6.10	-5.85
	Prob.	0.807	0.949	0.533	0.174	0.033	0.014	0.000	0.000
		n0	n0	n0	n0	**	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.12	-1.26	-0.37	-2.79	-4.02	-4.16	-6.22	-4.08
	Prob.	0.713	0.186	0.542	0.007	0.000	0.000	0.000	0.000
		n0	n0	n0	***	***	***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant									
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.									

جدول (16) يشير إلى نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر المعدل) لمتغيرات النموذج المقترح للفترة من 1990 إلى 2016م

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
		At Level				At First Difference			
		LIMC	LREP	LGDPPC	LBMX	d(LIMC)	d(LREP)	d(LGDPPC)	d(LBMX)
With Constant	t-Statistic	-1.20	-1.19	-2.25	-0.24	-3.91	-4.10	-6.12	-5.82
	Prob.	0.657	0.665	0.196	0.920	0.006	0.004	0.000	0.000
		n0	n0	n0	n0	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.49	-0.73	-2.10	-2.92	-3.81	-4.23	-6.10	-5.70
	Prob.	0.807	0.960	0.524	0.174	0.033	0.014	0.000	0.001
		n0	n0	n0	n0	**	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.12	-1.20	-0.37	-2.79	-4.02	-4.16	-6.22	-4.09
	Prob.	0.713	0.203	0.542	0.007	0.000	0.000	0.000	0.000
		n0	n0	n0	***	***	***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant									
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.									

## ثانياً: تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى في النموذج (Optimal lag length on the model)

لأن عدد المشاهدات صغير فإننا سنستخدم عدد (3) فترة إبطاء في اختيار عدد فترات الإبطاء المثلى في نموذج VAR، والنتائج معروضة بالجدول (17). تشير النتائج إلى أن أفضل فترة إبطاء مثلى هي فترة واحدة بنموذج VAR وفقاً لمقياس LR و FPE و SC و HQ، بينما يشير معيار AIC إلى أن فترة الإبطاء المثلى هي ثلاث فترات إبطاء في النموذج. بالأخذ في الحسبان الاختلاف بين المعايير المشار إليها أعلاه في تحديد فترة الإبطاء المثلى في نموذج VAR، فإننا سنستخدم فترة إبطاء واحدة، وذلك لأننا نستخدم عدد مشاهدات قليلة، وهذا يمكننا من استكمال إجراء الاختبارات اللاحقة وفقدان عدد مشاهدات أقل من أن نستخدم عدد ثلاث فترات إبطاء.

### جدول (17) يشير إلى نتائج اختيار عدد فترات الإبطاء المثلى في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria		Endogenous variables: LIMC LREP LBMX LGDPPC				
		Exogenous variables: C				
Sample: 1990 2016		Included observations: 24				
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-60.85703	NA	0.002615	5.404752	5.601095	5.456842
1	25.69188	137.0358*	7.50e-06*	-0.474324	0.507388*	-0.213875*
2	33.33953	9.559563	1.71e-05	0.221706	1.988786	0.690513
3	60.07495	24.50746	1.01e-05	-0.672912*	1.879538	0.004253
indicates lag order selected by the criterion *						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

ثالثاً: اختيار النموذج الأمثل فيما يتعلق بوجود المقاطع الثابت أو متجه زمني، أما في الأجل الطويل (معادلة التكامل المشترك CE) أو القصير (معادلة VAR) أو كلاهما

الجدول (18) يعرض نتائج اختيار النموذج الأمثل، حيث تشير النتائج إلى أن معادلة التكامل المشترك (معادلة الأجل الطويل) تحتوي على متجه زمني ومقطع ثابت ونموذج VAR (معادلة الأجل القصير) على مقطع ثابت فقط. وأنه توجد علاقة تكامل مشترك واحدة.

جدول (18) يشير إلى نتائج اختيار النموذج الأمثل وعدد علاقات التكامل المشترك

Sample (adjusted): 1992 2016				
Included observations: 25 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)				
Series: LIMC LREP LBMX LGDPPC				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.837086	79.11044	63.87610	0.0016
At most 1	0.448399	33.74705	42.91525	0.3002
At most 2	0.379520	18.87379	25.87211	0.2883
At most 3	0.242468	6.942228	12.51798	0.3506
Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.837086	45.36339	32.11832	0.0007
At most 1	0.448399	14.87326	25.82321	0.6458
At most 2	0.379520	11.93156	19.38704	0.4216
At most 3	0.242468	6.942228	12.51798	0.3506
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				



#### رابعاً: اختبار نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error correction model- VECM)

أولاً: نتائج معادلة الأجل الطويل (Cointegration Equation)

النتائج المعروضة بالجدول (19) تشير إلى أن سعر الصرف الحقيقي الفعال (REP) له دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 5%، وله أثر سلبي أو عكسي على حجم الواردات وكميتها من السلع والخدمات، أي أن زيادة سعر الصرف الحقيقي الفعال بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات بنسبة 10%. وأن زيادة الطلب في السوق المحلي مقاساً بالنتائج المحلي الإجمالي الشخصي (GDPPC) وارتفاع قيمة الدينار الليبي مقاساً بالقدرة التنافسية للدينار الليبي في السوق العالمية (BMX) بنسبة 1%، ستؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بنسبة 60% و 399% على التوالي. كذلك النتائج جاءت مؤكدة لما توصل إليه من نتائج بالمبحث الثاني من هذا الفصل.

جدول (19) يشير إلى نتائج اختبار معادلة الأجل الطويل (Cointegration Equation) المقدر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

Vector Error Correction Estimates	
Sample (adjusted): 1993 2016	
Included observations: 24 after adjustments	
t-statistics in [ ]	
CointegratingEq: LIMC (-1)	CointEq1
LREP (-1)	-0.102690
	[- 1.67494]
LGDPPC (-1)	0.602687
	[3.52394]
LBMX (-1)	3.988237
	[9.37754]
@TREND (90)	-0.351789
	[- 8.49931]
C	28.57462

ثانياً: نتائج معادلة الأجل القصير (VAR)

من الجدول (20) يتضح أن معدل تصحيح الخطأ (ECT) معنوي عند مستوى معنوية 5%، ما يعني أن متغير الواردات ليس متغيراً خارجياً ضعيفاً بالنسبة إلى النموذج (Not weakly exogenous to the model).

كذلك يشير ECT إلى أن بيانات متغير الواردات لا يمكن أن تتباعد جزئياً (متغيراً خارجياً ضعيفاً)، وأن الوصول إلى حالة التوازن أو التقارب من الأجل القصير إلى الأجل الطويل يمكن حدوثه، وذلك كما تؤكد إشارة المتغير السالبة وقيمتها التي تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح.

قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT تشير إلى أن تصحيح العلاقة أو التقارب بين السلاسل الزمنية أو المتغيرات من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بمعدل 57% لكل فترة زمنية (التقارب السنوي) إلى أن يحدث التوازن في الأجل الطويل، وهو ما أكدته النظرية الاقتصادية. وأن النموذج أو المتغيرات المستقلة يمكنها تفسير حوالي 65% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع كما يشير إلى ذلك معامل التحديد المصحح.

### جدول (20) يشير إلى نتائج اختبار معادلة الأجل القصير (VAR model) المقدر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

Vector Error Correction Estimates	
Sample (adjusted): 1993 2016	
Included observations: 24 after adjustments	
t-statistics in [ ]	
Error Correction: VAR	D(LIMC)
ECT	-0.567161
	[-2.13265]
D (LIMC (-1))	0.087249
	[ 0.40526]
D (LIMC (-2))	-0.019592
	[-0.07950]
D (LREP (-1))	0.015857
	[ 0.10499]
D (LREP (-2))	0.186437
	[ 1.22923]
D (LGDPPC (-1))	-0.418986
	[-1.63570]
D (LGDPPC (-2))	-0.184942
	[-0.71869]
D (LBMX (-1))	-0.583177
	[-0.71381]
D (LBMX (-2))	0.769252
	[ 1.44049]
C	-0.020103
	[-0.19429]
R-squared	0.786966
Adj. R-squared	0.650016
F-statistic	5.746369

ثانياً: اختبار اتجاه السببية بين سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية وكمية الواردات من السلع والخدمات

من أكثر الاختبارات شيوعاً في الأدب الاقتصادي لاختبار اتجاه السببية للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والواردات هو اختبار سببية قرانجر (Granger causality test)، هذا الاختبار يسمح بتحديد اتجاه الأثر المتبادل بين المتغيرات.

جدول (21) يشير إلى نتائج اختبار سببية قرانجر (Granger causality test) للعلاقة بين سعر الصرف والواردات

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1990 2016			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LREP does not Granger Cause LIMC	26	13.2967	0.0013
LIMC does not Granger Cause LREP		7.55711	0.0114

تشير النتائج المعروضة بالجدول (21) إلى نتائج اختبار السببية لجرانجر (Granger causality test). تشير نتائج الاختبار إلى وجود اتجاه سببية ثنائية (Bio-direction causality)، أي من سعر الصرف إلى الواردات، ومن الواردات إلى سعر الصرف.

تشير النتائج العامة لتقدير لدالة الواردات للفترة (1990-2016)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وطريقة نموذج تصحيح الخطأ لجوهانسون (ECM)، إلى أهمية النسبية لسعر صرف الدينار الليبي الحقيقي الفعال مقابل العملات الأجنبية والقوة التنافسية له في تفسير التغيرات التي تحدث في كمية الواردات وحجمها من السلع والخدمات في الاقتصاد الليبي بالمقارنة ببقية المتغيرات، مثل حجم السوق وتشوهات الأسعار.

## الخاتمة

استهدفت هذه الدراسة محاولة قياس وتتبع السياسات الاقتصادية المطبقة في ليبيا وأثرها، لاسيما سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالطلب على الواردات من السلع والخدمات في السوق الليبي خلال الفترة من 1990 إلى 2016م.

ولتحقيق ذلك الهدف تم بناء نموذج قياسي لدالة الواردات، لقياس العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال حجم الواردات وكميتها من السلع والخدمات المتدفقة للسوق الليبي، مستخدماً الواردات من السلع والخدمات كمتغير تابع (dependent variable)، أما سعر الصرف الحقيقي الفعال فتم استخدامه كمتغير تفسيري (main explanatory variable) رئيس، بالإضافة لبعض من المتغيرات الأخر مثل الناتج المحلي الإجمالي الشخصي، وقيمة (القدرة التنافسية) للدينار الليبي في السوق العالمية ومعدل التضخم، كمتغيرات تحكمية (control variables) مستقلة.

هذه الدراسة استخدمت عددا من الطرائق والنماذج والاختبارات القياسية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ونموذج تصحيح الخطأ لجوهانسون (ECM) واختبار السببية لجرانجر (Granger causality test) وذلك للحصول على أفضل النتائج التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير حجم الواردات وكميتها في الاقتصاد الليبي وعلاقتها بسعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية.

### أولاً: النتائج

أهم النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة، يمكن تلخيصها في الآتي:

1. جاءت النتائج متطابقة مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية. وهو ما يؤكد ارتفاع قيمة الدينار الليبي في السوق العالمية سيؤدي إلى تحسن في وضع الاقتصاد الوطني وانخفاض تكلفة الواردات، وبافتراض ثبات الصادرات فإن ذلك سيؤدي إلى تحسن في وضع الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

2. الأهمية النسبية لسعر الصرف الحقيقي الفعال في تفسير التغيرات التي تحدث في حجم الواردات وكميتها من السلع والخدمات. فهذا المتغير تميز بوجود علاقة عكسية وقوية مع متغير الواردات وهذا يتفق مع دراسة كلا من الطيب أحمد سمو/ ورشا صديق حديدي 2013، (أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري) ودراسة شيماء أمين حديدي وآخرين 2015، (أثر تغير سعر الصرف على الميزان

التجاري في السودان) ودراسة زاهر عبد الحليم 2012, (تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني).

3. حجم أو طلب السوق المحلي معبراً عنه بالنتائج المحلي الإجمالي الشخصي, كان يرتبط بعلاقة طردية وقوية أيضاً مع حجم الواردات وكميتها.

4. وجود علاقة طردية وقوية بين قيمة الدينار الليبي في السوق العالمية والطلب على الواردات، الذي يشير إلى أن تحسن القدرة التنافسية للدينار الليبي يكون دافعا لتحسن القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي.

5. وجود علاقة عكسية وقوية بين معامل التضخم والواردات من السلع والخدمات، الذي يعكس أن التشوّهات خصوصاً في الأسعار ستؤدي إلى خسائر في الاقتصاد الوطني.

6. إن العلاقة بين سعر الصرف والواردات لا يمكن تجاهلها، فتحسن قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ينعكس في تحسن وضع الاقتصاد الوطني. ففي حالة حدوث انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات، لاسيما أن الاقتصاد الليبي مستورد صاف لكل أنواع السلع والخدمات، إذا لم تتدخل الدولة في موازنة الطلب الكلي بالعرض الكلي، فإن النتائج ستكون غير مرغوب فيها.

7. إن العلاقة بين سعر الصرف والواردات ترتبط بعلاقة تأثير تبادل مشترك لا يمكن إغفالها، فتحسن قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ينعكس في تحسن في وضع الاقتصاد الوطني من خلال التحسن في الميزان التجاري. وفي المقابل التحسن في الميزان التجاري سيؤدي إلى تحسن في وضع ميزان المدفوعات الذي ينعكس بشكل غير مباشر في ارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الذي تم تأكيده من نتائج اختبار السببية لجرانجر.

## ثانياً: التوصيات

تقدم نتائج هذا البحث إضافة إلى الإسهامات الأكاديمية بعض التوصيات بالنسبة إلى صانعي السياسات الاقتصادية في ليبيا من أهمها:

1. أهمية أسعار صرف الدينار الليبي ودورها في التأثير في الميزان التجاري من خلال كمية وحجم الواردات.
2. على صانعي القرار السياسي الأخذ بالحسبان مسألة التوازن الخارجي عند اتباع أي سياسة سواء كانت توسعية أو انكماشية لما لها من تأثير مباشر في الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي بشكل غير مباشر في التأثير في أرصدة الدولة بالإضافة إلى إحتياجاتها الدولية، والقيمة التنافسية لعملتها المحلية.
3. على صانعي القرار السياسي اتخاذ حزمة من الإجراءات التي من شأنها تصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، التي من أهمها قيمة الدينار الليبي وأسعار الصرف وتشوهات الأسعار في السوق المحلي وتنويع الإنتاج المحلي ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

أخيراً، ما أود التنبيه له أن هذه الدراسة تعد دراسة أولية وأساس يمكن أن تبنى عليه دراسات وبحوث ونماذج أوسع واشمل لتفادي النواقص والنقاط التي لم نتمكن من تغطيتها للحصول على نتائج أكثر دقة وشمولاً، بسبب نقص المراجع أو البيانات أو الإحصائيات أو التقارير عن الاقتصاد الليبي، أو لسهو أو خطأ من الباحث.

## المراجع:

### أولاً: الكتب والمراجع:

1. - إسماعيل بن قانة وعيسى مهدي، قياس أثر اختلال أسعار الصرف على متغيرات نموذج هيكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2012، مجلة الباحث، العدد 14، 2014م.
2. - الياس نجمة، دراسة في الوضع النقدي الدولي الراهن، العدد 4، مجلة جامعة دمشق، سوريا، 2010م.
3. - الداوي اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي-ورقلة، الجزائر، 2016م.
4. - الزهرة بن بريقة، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007م.
5. - السعيد عناني، أثار تقلبات سعر الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لمواجهة حالة مؤسسة الملح بسكرة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2006م.
6. - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي- النظرية والسياسات، دار الفكر - عمان، الأردن، 2011م.
7. - الشخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011م.
8. - الطاهر الأطرش، تقلبات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.
9. - الطيب أحمد شمو، رشا محمد صديق، أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان، 2013م.
10. - المهر خضير عباس، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، جامعة الرياض، السعودية، 1981م.

11. -أوبابة صالح, اثر التغيرات فى سعر الصرف على التوازن الاقتصادى, دراسة حالة الجزائر (1990-2009)م مذكرة ماجستير فى العلوم التجارية, معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, الجزائر, 2010-2011م.
12. -بربري محمد أمين, سياسة التحرير التدريجى للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية مدفوعات الجزائر خلال الفترة 1990-2003, مذكرة ماجستير فى العلوم الاقتصادية, جامعة الشلف, الجزائر, 2004م.
13. -بودري شريف, تقلبات أسعار الصرف -الدولار و اليورو-وأثرها على الاقتصاد الجزائرى , مذكرة ماجستير, جامعة حسيبة بو علي- الشلف, 2009م.
14. - بن حمودة فاطمة الزهراء, اثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية, حالة الجزائر, أطروحة دكتوراه فى العلوم الاقتصادية, فرع نقود ومالية, جامعة الجزائر, 2010م.
15. - بن قدور علي, دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقى التوازنى فى الجزائر(1970-2010م), أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فى العلوم, جامعة أبو بكر بلقايد, الجزائر.
16. -جار النبي بابو جار النبي, دراسة محددات الطلب على الواردات فى إطار نماذج المعادلات الآنية(1978م-2012م) , مجلة جامعة بخت الرضا العلمية, يونيو, 2013م.
17. -جبوري محمد, تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم, العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, الجزائر, 2012-2013م,
18. - جمعة محمد صالح, السياسة النقدية فى سوريا وأثرها فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة 1970-2000م, دار الرضا للنشر, دمشق, 2005م.
19. - حراد مريم, دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الجزائر 1970-2007م, مذكرة ماجستير فى العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر 2010م.,



20. - حسين بخيت, سحر فوزي, الاقتصاد القياسي, عمان, دار البازوري, ط1, 2008م.
21. -حمدي عبد العظيم , الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة, دار زهراء الشرق للنشر, القاهرة, مصر, 1998م.
22. - خليل سامي, النظريات والسياسات النقدية والمالية, الطبعة الأولى, شركة كاظمة للنشر, الكويت. 1982م
23. - زاهر عبد الحليم, تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني من 1994-2010 م غزة.
24. - سامي عقيقي حاتم, دراسات في الاقتصاد الدولي, الدار المصرية للطباعة و النشر, مصر, 1987م.
25. - سعود جايد مشكور العامري, المالية الدولية نظرية وتطبيق, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2010م.
26. - سمية زرار وآخرين, أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري, مجلة دراسات العلوم الإدارية, مجلد 36, العدد2, 2009م.
27. - سمية موري, آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية, مذكرة لنيل شهادة الماجستير, جامعة تلمسان, الجزائر, 2009-2010م.
28. -سمير فخري نعمة, العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات, دار البازوري, عمان, الأردن, 2011م.
29. - سلامة نجاح, شاوش إخوان سهام, تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري, دراسة حالة الجزائر., ص64-65, 1990-2012م.
30. - سي بول هال وود, رونالد ماكدونال, النقود والتمويل الدولي, ترجمة محمود حسن حسني, دار المريخ للنشر, المملكة العربية السعودية, 2007م.

31. - شيماء أمين حديدي وآخرين, أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الفترة من 1985- 2015م, دراسة حالة مصر.
32. -صبحي حسون الساعدي ,إياد حماد عبد,اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية , مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية,العدد4 , ص90-91, 2011م.
33. -عبد الجليل هجيرة , مذكرة ماجستير اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري(دراسة لحالة الجزائر),جامعة تلمسان, الجزائر,2011,2012م.
34. - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي, سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية,دار صفاء للنشر والتوزيع عمان-الأردن, 2011م.
35. -عبد العزيز برنة, تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري,دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1999-2014م), مذكرة ماجستير منشورة,كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,جامعة قاصدي - ورقلة ,الجزائر2016م.
36. -عبد القادر عطية , الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق , الإسكندرية,الدار الجامعية , 2009 م.
37. - عبد المجيد قدي , المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2003م
38. - عبد الله عقيل جاسم, النقود والمصارف, منشورات الجامعة المفتوحة, ليبيا, 1994م.
39. - عبد المنعم السيد علي , دراسات في النقود والنظرية النقدية , الطبعة الثانية , مطبعة العاني , بغداد, العراق, 1971م.
40. - عوض فاضل إسماعيل, , النقود والبنوك, جامعة بغداد, العراق1990م.
41. -علاء الدين عماري - حكيم بو نصري, اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية,الجزائر. 2016م.
42. -علي محمد سعد داود, الإدارة المالية الدولية,دار التعليم الجامعية- الإسكندرية , مصر 2011م.

43. فارس هباش, دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف—دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001م) و(2002-2011م), مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , الجزائر.
44. - فليح حسن خلف, التمويل الدولي, الطبعة الأولى, دار الوراق للنشر والتوزيع, الأردن 2004م.
45. -كنعان علي, اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية, الطبعة الأولى , منشورات دار الحسينين, دمشق, سوريا, 1997م.
46. - لحو موسى بو خاري, سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية—دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي , مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت , لبنان, 2010م.
47. - ماهر حسن محمد حمد, تغير تأثير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر, 2018م.
48. - مدحت صادق , النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي , دار غريب للطباعة والنشر, القاهرة, مصر, 1997م.
49. - محمد الصيد أحمد, تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2017م), كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الزيتونة , ترهونة.
50. موسى سعيد مطر شقيري وآخرين, التمويل الدولي , دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان , الأردن, 2008م.
51. - نوري محمد ناظم الشتيوي وآخرين, أساسيات الاستثمار العيني والمالي, دار وتل للطباعة والنشر, عمان, الأردن , 1990م.
52. - هور ايتال (Hor , et al. ، 2018), دراسة محددات الطلب على الواردات في كمبوديا, خلال الفترة (1993-2015م).

## ثانيا: التقارير والمجلات والأوراق العلمية:-

- 1.- مصرف ليبيا المركزي، أهم التشريعات والأخبار الاقتصادية والمالية في ليبيا خلال النصف الأول من عام 2006، النشرة الاقتصادية، المجلد 44).
- 2.- التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي ، ونشرات اقتصادية أعداد مختلفة.
- 3.- تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الاشتراكية العظمى، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، طرابلس 16/9/2010م.
- 4.- صندوق النقد العربي ، السياسات النقدية في الدول العربية، العدد الثاني ،سلسلة بحوث ومناقشات حول العمل، ابوظبي. 1996م.
- 5.- د. أحمد رمضان شنيبيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)،المجلة الجامعة،العدد 15،المجلد الأول، كلية الاقتصاد(صرمان)، قسم الاقتصاد، جامعة الزاوية، لسنة 2013م.

## ثالثا: المراجع الانجليزية:-

- (1)-josette peyrard ,'Gestation Financiere Internationale ,CLET,Paris  
,1989,(P50-51).
- (2)-Philipped , Arvisenet et Thierry Schwob. Finance internationale ,Hachette,  
Paris,1990,(p58,59).

- (3)-Schmitt, **malformations du capital**, Economica, Paris, 1984(P228 ),
- (4)-Bernanke B, "**Inflation in Latin America-A New Era**, paper presented at the Stanford Institute for Economic Policy Research Economic Summit, February, 2005, P63,
- (5)-Humphrey T **Historical Origins of Cost-Push Fallacy**, Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly, Summer, 1998, (p53).
- (6)-Jong Woo Kang & Suzette Dagli (2018) **International trade and exchange rates**, Journal of Applied Economics, 21:1, 84-105, DOI: 10.1080/15140326.2018.1526878.
- (7) S. N. Durlauf, P.A. Johnson and J. R. Temple, **'Growth Econometrics'**, Final Draft: October 22, 2004, available at <https://ideas.repec.org/h/eee/grochp/1-08.html#refs>.
- (8)-W. W. W tadystaw, ' Macroeconometric models: Advanced Studies in Theoretical and Applied Econometrics', Springer Heidelberg New York Dordrecht London, Vol. 47

## قائمة الملاحق

### ملحق (1) تعريف المتغيرات ومصادر البيانات

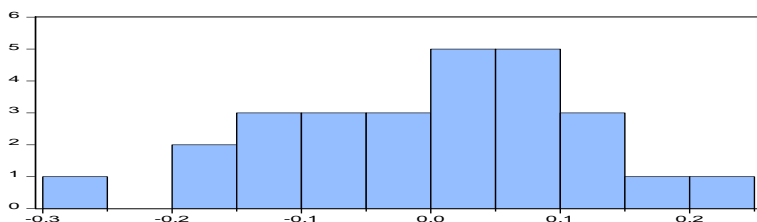
مصدر البيانات (Data sources)	الرمز (Proxy)	المتغيرات (Variables)
World Bank, World Development Indicators (WDI), 2019.	IMC	الواردات من السلع والخدمات
IMF, World Economic Outlook (WEO), October 2019.	GDPPC	الناتج المحلي الإجمالي الشخصي بالأسعار الثابتة
World Bank, World Development Indicators (WDI), 2019.	E	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي لمتوسط الفترة
World Bank, World Development Indicators (WDI), 2019.	IM	الرقم القياسي لأسعار الواردات (100=2000)
World Bank, World Development Indicators (WDI), 2019.	IX	الرقم القياسي لأسعار الصادرات (2000=100)
IMF, World Economic Outlook (WEO), October 2019.	CPI	التضخم، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، متوسط الفترة (2000=100)
IMF, World Economic Outlook (WEO), October 2019.	BMX	المعدل الضمني لتحويل القوة الشرائية للدينار الليبي (العملة المحلية لكل واحد دولار في السوق الأمريكي)
e (IX/IM)	REP	سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الليبي

ملحق رقم (2): النتائج بعد إضافة المتغير الوهمي (DV) الذي يعكس تغيير سعر الصرف الرسمي في سنة 2002، وتأثيره على الطلب على الواردات، والذي يأخذ القيمة صفر للسنوات من 1990 الى 2001، ويأخذ القيمة واحد للسنوات من 2002 الى 2016.

Dependent Variable: LIMC  
Method: Least Squares  
Date: 12/26/19 Time: 20:54  
Sample: 1990 2016  
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.48589	2.268024	7.709745	0.0000
LREP	-0.663775	0.059462	-11.16297	0.0000
LGDPPC	1.145848	0.104756	10.93825	0.0000
LBMX	0.622870	0.180350	3.453672	0.0024
LCPI	-0.997764	0.287510	-3.470366	0.0023
DV	1.128883	0.204005	5.533606	0.0000

R-squared	0.970908	Mean dependent var	23.20792
Adjusted R-squared	0.963981	S.D. dependent var	0.661281
S.E. of regression	0.125502	Akaike info criterion	-1.119853
Sum squared resid	0.330768	Schwarz criterion	-0.831890
Log likelihood	21.11802	Hannan-Quinn criter.	-1.034227
F-statistic	140.1681	Durbin-Watson stat	1.705885
Prob(F-statistic)	0.000000		



Series: Residuals Sample 1990 2016 Observations 27	
Mean	6.24e-15
Median	0.004061
Maximum	0.222326
Minimum	-0.255288
Std. Dev.	0.112791
Skewness	-0.157355
Kurtosis	2.664532
Jarque-Bera Probability	0.238030 0.887795

#### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.287587	Prob. F(2,19)	0.2989
Obs*R-squared	3.222672	Prob. Chi-Square(2)	0.1996

#### Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.870508	Prob. F(1,24)	0.3601
Obs*R-squared	0.910042	Prob. Chi-Square(1)	0.3401

ملحق رقم (3): اختبار جذر الوحدة لكل المتغيرات بالإضافة للرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)

والذي يشير فيه الاختبار الى انه غير مستقر سواء عند المستوى او بالفرق الاول

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
		<u>At Level</u>				
		LIMC	LREP	LGDPCC	LBMX	LCPI
With Constant	t-Statistic	-1.2804	-1.2869	-2.2269	-0.1458	-0.1902
	<b>Prob.</b>	<b>0.6230</b>	<b>0.6200</b>	<b>0.2021</b>	<b>0.9339</b>	<b>0.9282</b>
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4888	-0.8315	-2.0789	-2.9164	-1.0856
	<b>Prob.</b>	<b>0.8074</b>	<b>0.9492</b>	<b>0.5329</b>	<b>0.1738</b>	<b>0.9124</b>
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1241	-1.2582	-0.3674	-2.7863	2.5098
	<b>Prob.</b>	<b>0.7132</b>	<b>0.1862</b>	<b>0.5423</b>	<b>0.0073</b>	<b>0.9958</b>
		n0	n0	n0	***	n0
		<u>At First Difference</u>				
		d(LIMC)	d(LREP)	d(LGDPCC)	d(LBMX)	d(LCPI)
With Constant	t-Statistic	-3.9141	-4.0969	-6.1196	-5.9802	-1.4835
	<b>Prob.</b>	<b>0.0064</b>	<b>0.0042</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.5252</b>
		***	***	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8088	-4.2338	-6.0957	-5.8467	-0.9583
	<b>Prob.</b>	<b>0.0331</b>	<b>0.0136</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.9323</b>
		**	**	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0208	-4.1595	-6.2179	-4.0808	-0.7922
	<b>Prob.</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.3627</b>
		***	***	***	***	n0
		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
		<u>At Level</u>				
		LIMC	LREP	LGDPCC	LBMX	LCPI
With Constant	t-Statistic	-1.2038	-1.1855	-2.2457	-0.2446	0.9206
	<b>Prob.</b>	<b>0.6570</b>	<b>0.6649</b>	<b>0.1961</b>	<b>0.9205</b>	<b>0.9940</b>
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4888	-0.7267	-2.0952	-2.9164	-0.7507
	<b>Prob.</b>	<b>0.8074</b>	<b>0.9600</b>	<b>0.5244</b>	<b>0.1738</b>	<b>0.9572</b>
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1241	-1.2028	-0.3674	-2.7863	1.1901
	<b>Prob.</b>	<b>0.7132</b>	<b>0.2036</b>	<b>0.5423</b>	<b>0.0073</b>	<b>0.9353</b>
		n0	n0	n0	***	n0
		<u>At First Difference</u>				
		d(LIMC)	d(LREP)	d(LGDPCC)	d(LBMX)	d(LCPI)
With Constant	t-Statistic	-3.9141	-4.1017	-6.1196	-5.8213	-1.4127



	<b>Prob.</b>	<b>0.0064</b>	<b>0.0042</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.5598</b>
		***	***	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8088	-4.2338	-6.0957	-5.6956	-1.3869
	<b>Prob.</b>	<b>0.0331</b>	<b>0.0136</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0005</b>	<b>0.8398</b>
		**	**	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0208	-4.1638	-6.2179	-4.0918	-0.9284
	<b>Prob.</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.3047</b>
		***	***	***	***	n0
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant						
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

ملحق رقم (4): اختبار القيم المتطرفة للمتغيرات المستخدمة باستخدام Box-Plots، والذي يوضح بان متغير (CPI) يعاني من قيم متطرفة او شاذة والتي احتماليا تكون السبب في عدم استقرارية المتغير عند المستوى او في الفرق الأول.

